اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السويد
Sverige

نحو تكامل سياسات الزراعة والمياه

تعزيز التنسيق المؤسسي بين قطاعي الزراعة والمياه

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

E/ESCWA/SDPD/2019/TP.6

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

نحو تكامل سياسات الزراعة والمياه

تعزيز التنسيق المؤسسي بين قطاعي الزراعة والمياه

الأمم المتحدة
بيروت

© 2019 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجَّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه إلى: الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا طريقة عرض مادتها، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

مقدمة ص. 4

تقييم حالة التنسيق بين المياه والزراعة في المنطقة العربية ص. 8

بدائل وأولويات العمل لآليات التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة في المنطقة العربية ص. 17

القضايا الموضوعية لترابط المياه والزراعة ص. 22

إنشاء آلية تنسيق إقليمية للتنسيق في مجال المياه والزراعة ص. 29

الخاتمة ص. 32

المراجع ص. 34

المرافق ص. 36

مقدمة

مسألة الأمن الغذائي متعددة الأبعاد حيث انها تشمل، إلى جانب الإنتاج الزراعي والأنشطة الاجتماعية ذات الصلة، أبعاد اقتصادية وبيئية. والواقع في المنطقة العربية أن الطلب على الموارد المائية لتلبية الاحتياجات المحلية والإنتاج الزراعي آخذ في النمو بشكل متزايد، وذلك رغم محدودية توافر المياه في معظم الدول العربية. ويقدر أن المنطقة العربية لديها 1 % فقط من موارد المياه العالمية بينما يقطنها 5 % من سكان العالم[1] مما يعكس ندرة المياه في المنطقة.

وتزيد السياسات العامة التي تشجع على الإفراط في استخدام المياه من خلال الدعم والتسعير غير المنصف للمياه من مشكلة الندرة.[2] واتجهت العديد من دول المنطقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمياه والطلب المتزايد على الغذاء نتيجة التزايد السكاني، إلى التوسع الزراعي بهدف الاكتفاء الذاتي للغذاء مما أدى إلى ضغط متزايد على الموارد المائية الشحيحة أصلاً. وتخطى استهلاك المياه في الزراعة أكثر من 83 % من المياه المتوافرة بالمنطقة.[3]

ولما للموارد المائية من دور محوري في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية المستدامة في دول المنطقة، ولتحسين كفاءة استعمالها، يتوجب ادارتها بشكل متكامل ورشيد وتضمين هذا النهج لإدارة الموارد المائية في نمط تفكير القطاع الزراعي وخصوصاً عند وضع الاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة باستخدامها. فعلى عكس قطاع الزراعة، ان الاهتمام بإدارة الموارد المائية على المستويين الوطني والإقليمي ليس سوى تطور حديث، حيث تم إنشاء معظم الوزارات المعنية بالموارد المائية في معظم الدول العربية خلال العقدين الماضيين، وما زالت حتى الان إدارة الموارد المائية مرتبطة بالوزارات المعنية بالري في دول أخرى مثل الأردن ومصر.

ويستلزم تعزيز الأمن الغذائي والمائي في هذه المرحلة نظراً لعلاقتهما الوطيدة بالتغييرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية قدرًا كبيراً من التنسيق المؤسسي بين قطاعي الزراعة والموارد المائية حيث هناك حاجة لتطوير سياسات متكاملة ومتماسكة لإدارة هذين القطاعين بشكل فعَّال.

الخلفية

ان تعزيز آليات التنسيق الإقليمي بين قطاعي الزراعة والموارد المائية في المنطقة العربية انطلق من واقع ضعف هذا التنسيق في المنطقة العربية وغياب وجود آلية تنسيقية معنية حصراً بالزراعة وبالموارد المائية. وهذا ينعكس على واقع سياسات المياه والزراعة والتي يبدو أن صياغتها تتم بطريقة منفصلة مما يُضعف استخدام هذين الموردين الحيويين لمجابهة الفجوة الغذائية المتزايدة.

ومن هذا الواقع نبع الاهتمام بعملية اتساق وتوحيد سياسيات المياه والزراعة. وانعكس هذا الاهتمام في العديد من المبادرات التي تم القيام بها في الدول العربية على المستوى الإقليمي من بينها تطوير وتبني الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة (2015-2025)، وإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005 - 2025، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وخطة عمله والتي تتناول بمعظمها قضايا المياه والزراعة، غير أنها تتناولها من منظور الآثار المترتبة على شح المياه المتزايد على الإنتاج الزراعي وليس من خلال إدارة موارد المياه بطريقة متكاملة وهي الطريق الأمثل للتنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ولهذه الغاية قامت الإسكوا في إطار المشروع حول "تعزيز الأمن الغذائي والمائي من خلال التعاون وتنمية القدرات في المنطقة العربية" والممول من الوكالة السويدية للتنمية وبالشراكة مع الدول العربية والعديد من المؤسسات والمنظمات الاقليمية، الى تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربية من خلال رفع مستوى التنسيق في إعداد السياسات، ووضع الإستراتيجيات وتنفيذ البرامج المشتركة للمياه والزراعة، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطارئة على المنطقة.

وأطلقت الإسكوا عملية تشاورية بمشاركة ممثلين عن الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة الأغذية والزراعة. وتم الاتفاق مع الشركاء أثناء الاجتماعات التنسيقية إلى اعتماد توصيات مبنية على دراسة تحليلية تشمل مسح للمؤسسات العاملة في مجالي الزراعة والمياه على المستوى الإقليمي، وتقييم مستوى التنسيق القائم وفعاليته وتحديد التحديات والفرص التي يمكن من خلالها وضع مقترحات عملية لترتيبات مؤسسية تساهم في تحقيق تعزيز التنسيق المؤسسي بين قطاعي الزراعة والمياه. ولإثراء نتائج هذه الدراسة بالآراء والملاحظات من قبل ممثلي قطاعي الزراعة والمياه في الدول العربية وكذلك خبراء عدد من المنظمات الاقليمية والدولية والمؤسسات الاكاديمية، تمت مناقشة هذه الدراسة في اجتماعات مخصصة لهذا الموضوع نظمتها الاسكوا خلال العامين 2016 و2017.

المنهجية

تم اتباع منهجية تشمل مجموعة من العناصر منها جمع البيانات والمعلومات، تحليل المعلومات، وإعداد التقارير وذلك لتعزيز التنسيق المؤسسي وتقييم واقع مستوى التنسيق الحالي وفعاليته بين قطاعي الزراعة والمياه على المستوى الإقليمي واقتراح الترتيبات اللازمة لتعزيزها.

جمع البيانات والمعلومات

تم استخدام عدة طرق وأدوات لجمع البيانات والمعلومات شملت مراجعة التقارير المنشورة ونتائج البحوث ولوائح وقوانين المؤسسات ووثائق ومستندات معنية بموضوع التنسيق بين المياه والزراعة.

كما تم اجراء المقابلات الافتراضية مع مجموعة مختارة من ممثلي المؤسسات والخبراء الإقليميين والتواصل مع المؤسسات المعنية لاستكمال جمع هذه المعلومات أو البيانات المطلوبة للتحليل. ولهذا الغرض تم اعداد واستخدام استبيان صمم لتقييم وتحليل المعلومات المطلوبة والأدوات التي استخدمت في تحليل المعلومات (المرفق رقم 1). وقد نظمت الاسكوا لهذه الغاية ايضاً اجتماعات استشارية لجمع المعلومات من خلال عقد جلسات مناقشة وتحاور ما بين المشاركين المذكورين اعلاه، واستخدمت المعلومات الناتجة عن هذه الجلسات في عملية التقييم.

تحليل المعلومات

اعتُمد الأسلوب التحليلي الذي يتضمن المزج ما بين النهج الاستقرائي والنهج الاستنباطي (الشكل 1) لتحليل المعلومات. والنهج الاستقرائي ينطوي على جمع البيانات والمعلومات والملاحظات، ثم تحليلها بنظرة شاملة ومن ثم وضع مجموعة من التوصيات. والمنهج الاستنباطي الذي بدوره ينطوي على ابداء نظرية محددة وتطوير الفرضيات بناء على هذه النظرية، ومن ثم جمع وتحليل البيانات لاختبار إذا ما كانت النظرية والافتراضات صحيحة أم لا.[4]

الشكل 1. النهج الاستقرائي والنهج الاستنباطي

صمم الاستبيان والمقابلات وأسئلة النقاش في تلك الجلسات بما يخدم الوصول إلى المعلومات اللازمة للتحليل من خلال استخدام النهجين المذكورين اعلاه. كما استخدمت مجموعة من الأدوات التحليلية شملت تقنية تحليل المشاكل (Problem Analysis Techniques)، وتحليل عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)، وتحليل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية (PEST) التي تعتمدها المنظمات.

إعداد التقارير

وشمل التقييم اعداد مجموعة من التقارير المساندة تتطرق الى جوانب مختلفة من التقييم كالتالي:

- تقرير مسح للمؤسسات الإقليمية القائمة المعنية بالمياه والزراعة،
- تقرير منهجية التقييم للتنسيق الإقليمي لمؤسسات المياه والزراعة،
- تقرير تقييمي بناء على نتائج التحاليل التي توضح مشاكل التنسيق وأسبابها،
- تقرير بمقترحات الحلول والترتيبات التنظيمية المستقاة من تحليل حلول المشاكل لطرحها على أصحاب الشأن لرفعها لاتخاذ قرارات من المجالس الوزارية المعنية.
- تقرير عن نطاق عمل "اللجنة الفنية المشتركة للمياه والزراعة" لتحسين التنسيق بين قطاعات المياه والزراعة.

التنسيق

اهمية التنسيق

التنسيق له أهمية كبيرة لاتساق السياسات عامة، وترجع اهميته الى العناصر التالية: وحدة العمل، زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، تنمية قدرات الموظفين، توحيد الرؤى، استدامة المؤسسات، تحقيق الأهداف، أداء المهام الإدارية، نقل وتشارك المسؤوليات.

وهنالك العديد من الوسائل والتقنيات التي تساعد وتدعم التنسيق، منها وجود أهداف محددة جيدا، هيكل تنظيمي متين وتواصل فعّال والقيادة السليمة والإشراف السليم وخطط وسياسات جيدة والتعاون، وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، الوصول الى اتفاق بين الأطراف.

مهام وأهداف ومجالات التنسيق

تشمل مهام التنسيق العناصر التالية: الصياغة والتوافق على سياسات المياه والزراعة وإعداد خطط العمل وتبادل المعلومات وتبادل الخبرات الفنية وتبادل ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات.

يجب توافر أهداف للتنسيق أكثر شمولية وهي التواصل، وجود سياق مشترك لتحليل القدرات، العمل المتكامل وصنع القرار.[5] والمتغيرات الإقليمية والتكنولوجية وغيرها قد تستدعى إعادة النظر في الأهداف والتكيف مع المتغيرات.

وتم اتباع أربعة مبادئ رئيسية تسمى مبادئ فوليت للتنسيق (ماري باركر فوليت) والتي يتطلب العمل بها لجعل التنسيق فاعلٍ، كما هو مبين في شكل 2. ويتضمن، مبدأ البدء في المراحل المبكرة، مبدأ الاستمرارية، مبدأ الاتصال المباشر، ومبدأ العلاقات المتبادلة.[6] وقد قام خبراء الإدارة الحديثة بتوسيع قائمة ماري باركر فوليت، فتم إضافة مبادئ إضافية أخرى للتنسيق، منها التواصل الفعال، الاحترام المتبادل، وضوح الأهداف، ومعرفة التسلسل الوظيفي.

الشكل 2. مبادئ التنسيق لفوليت

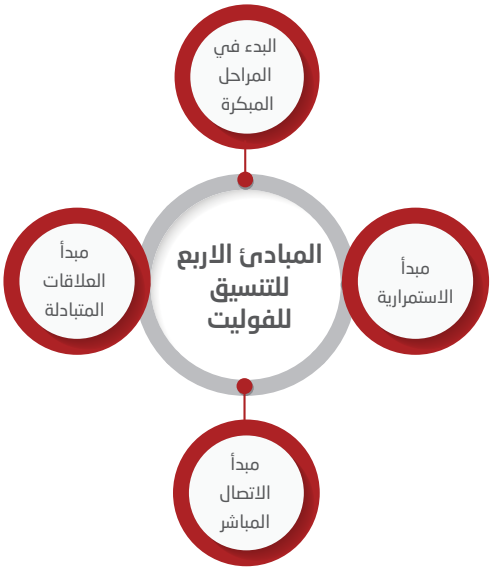

تقييم حالة التنسيق بين المياه والزراعة في المنطقة العربية

المؤسسات الإقليمية للمياه والزراعة

قامت الاسكوا بتصميم استبيان وتوزيعه على عدد من المؤسسات بهدف تجميع معلومات تساهم في وضع الصور لكيفية التنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة على المستوى الإقليمي. ولوحظ من خلال عملية مسح للمؤسسات الإقليمية العربية العاملة في مجال المياه والزراعة (قائمة بتلك المؤسسات واردة في المرفق 2) أن عدد المؤسسات التي لها ولاية للعمل في مجال الموارد المائية أكثر من عدد المؤسسات التي تعمل في مجال الزراعة، وإن عدد المؤسسات التي تعمل في المجالين معاً أكثر من عدد المؤسسات التي تتخصص في مجال واحد. (شكل 3) . ويعكس ذلك أن مؤسسات المياه هي الغالبة على المشهد الإقليمي لمؤسسات المياه والزراعة مما قد يؤثر على عمليات التنسيق والمواقف التي تتخذها مؤسسات الزراعة من مؤسسات المياه.

الشكل 3. مجال عمل المؤسسات

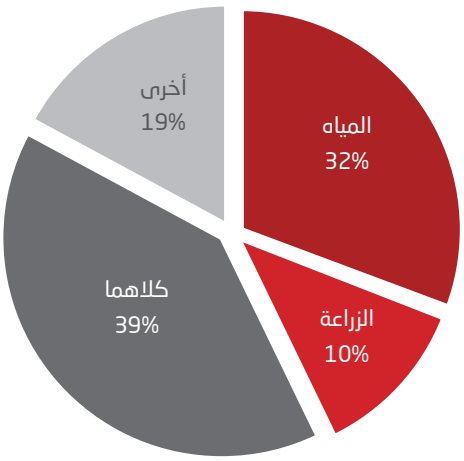

التنسيق الداخلي في المؤسسات

فيما يتعلق بموضوع التنسيق الداخلي للمؤسسات التي تعنى بشئون المياه والزراعة بصفة عامة، أشارت نتائج الاستبيان الى ان 61 % من المشاركين في الاستبيان يجدون وجود تنسيق داخلي، وحوالي 32 % يرون وجود تنسيق جزئي، في حين حوالي 7 % منهم لا يرى وجود لأي نوع من تنسيق. وحين طُرح السؤال حول وجود تنسيق بين مؤسسات المياه والزراعة على المستوى الوطني، أجاب 95 % من المعنيين بوجود تنسيق وأفاد حوالي نصف المشاركين بالمسح أن فاعلية التنسيق متوسطة إلى ما فوق المتوسطة.

الهياكل المؤسسية

يحدد الهيكل المهام والمسؤوليات، وأدوار العمل والعلاقات، وقنوات الاتصال. ويؤثر الهيكل على التنسيق الداخلي والخارجي.[7] وهناك عواقب لأوجه القصور في التركيب الهيكلي للمؤسسات منها النزاع وعدم التنسيق، وانخفاض الحوافز والروح المعنوية، والقرارات غير المناسبة والمتأخرة، بالإضافة الى ضعف الاستجابة للتغيير وللفرص الجديدة، وارتفاع التكاليف.[8]

وفي المنطقة العربية أفضت نتائج الاستبيان والمشاورات الى أن هياكل المؤسسات الإقليمية في مجال المياه والزراعة هي هياكل تقليدية هرمية تتسم بمركزية القرار وبدرجة عالية من البيروقراطية التي قد تحد من قدرة اتخاذ القرار على المستويات الأقل من رأس السلطة في المؤسسة. فمن طبيعة هذه التركيبة مركزية القرار، وتركيز سلطة صنع واخذ القرارات في رئاسة المنظمة.

التنسيق العام للمؤسسات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالمياه والزراعة

حتى العام 2019 لم تكن توجد آلية إقليمية رسمية أو حتى غير رسمية واضحة للتنسيق بين المؤسسات العربية والإقليمية والدولية المعنية بقطاعي المياه والزراعة غير اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي. ومعظم المؤسسات المعنية بالمياه والزراعة الإقليمية عضو في هذه اللجنة بما في ذلك المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية. والعضوية مفتوحة لجميع المؤسسات للانضمام للأمانة الفنية ان رغبت، حيث تعرض طلبات الانضمام على لجنة لتقرر قبولها أم لا.

ونطاق عمل اللجنة كبير في المجالات البيئية، واجمالا ما يشارك في اجتماعاتها ممثلين عن قطاع البيئة. وبالإمكان وصف التنسيق الإقليمي من خلال اللجنة بأنه تنسيق شبكي (Networking) حيث إنه فضفاض وطوعي وغالباً ما يعتمد على التوافق ورأي الأغلبية في اتخاذ القرارات.

وهنالك آليات أخرى على المستوى الثنائي أو متعدد الاطراف بين مجموعات مصغرة من المؤسسات. ومن أمثلتها الأمانة الفنية للجنة المشتركة للبيئة والتنمية والتي تشمل الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهي معنية بأنشطة وبرامج التنمية المستدامة بالمنطقة العربية بما فيها المبادرة العربية للتنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية، ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وبرنامج العمل البيئي العربي، وبرنامج العمل المائي العربي، والتنسيق في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة.

ولمنظمات الأمم المتحدة آلية تنسيق إقليمية (RCM) تأسّست وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 46/1998 لعقد "اجتماعات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في كل منطقة من المناطق الخمس على حدة (إفريقيا، آسيا والمحيط الهادي، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا) وذلك بهدف تحسين وتطوير التنسيق بين برامج عمل مؤسسات الأمم المتحدة في كل منطقة".

وتقوم هذه الآلية بعقد اجتماعات مشتركة ما بين وكالات الأمم المتحدة الإقليمية وذلك لتنمية العمل المشترك ما بينها، وتطوير وتحسين التنسيق فيما بينها بخصوص البرامج المشتركة والتخطيط والتنسيق الإستراتيجي. وتلعب الإسكوا دور الأمانة للآلية في المنطقة العربية وهي التي تعد للمناقشات وتنظم اجتماعاتها وفقاً لأولويات التنمية الإقليمية وتدعو إلى رؤية ونهج مشترك بين أعضاء الآلية. على المستوى الوطني توجد آليات تنسيقية للأمم المتحدة تعمل من منطلق مبدأ توحيد الأداء (Delivering as One) وفى بعض الدول وبناءً لطلبها يتم وضع إطار عمل للمساعدات الإنمائية التي تقدّمها الأمم المتحدة والتي تعرف ب The United Nations Development Assistance Framework (UNDAF).

آليات التنسيق

تمت مراجعة آليات التنسيق التي تستخدمها المؤسسات على المستوى الأفقي داخل المؤسسات إن وجدت (التنسيق بين الإدارات أو الوحدات أو الأقسام التي هي على نفس المستوى) وكذلك التنسيق الرأسي بين المستويات الهرمية المختلفة، من الأعلى للأقل والعكس. ووجد من خلال الاستبيان أن أكثر الآليات المستخدمة في التنسيق الأفقي في المنطقة العربية هي العمل الكتابي (الورقي)، والاتصال المباشر، تليها فريق عمل، وبدرجة أقل عبر شخص معنى بالاتصال أو مسؤول بدوام كامل على التنسيق بالإضافة الى آليات أخرى معروضة في الشكل 4.

الشكل 4. آليات التنسيق الافقي في مؤسسات المنطقة

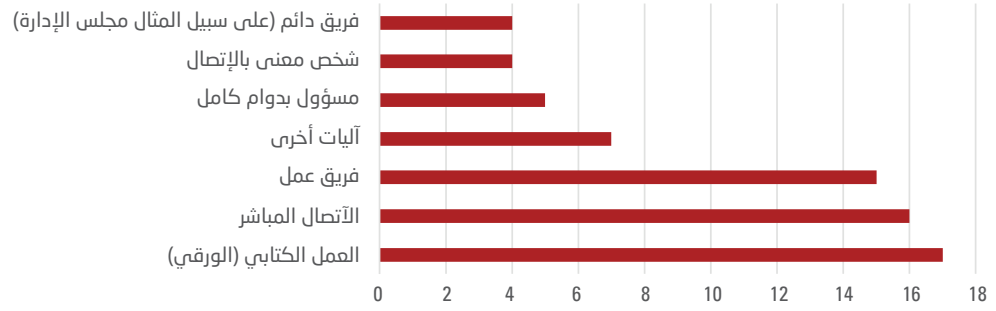

أما على المستوى الرأسي، فأكثر الآليات المستخدمة في المنطقة العربية هي رفع القرار للمستوى الأعلى كتابيا، يليه استخدام مجموعة من القواعد والخطط والإجراءات القياسية العملية، واستخدام نظم معلومات رأسية. وفى حالات قليلة يتم خلق وظائف جديدة مهمتها التنسيق كما هو مبين في الشكل 5.

الشكل 5. آليات التنسيق الرأسي في مؤسسات المنطقة

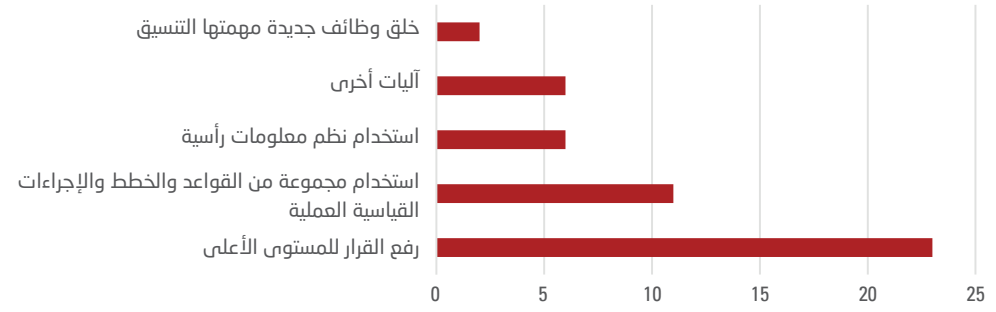

تحليل القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) للتنسيق الإقليمي

إن تقنية تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) هي أداة تساعد على التخطيط الإستراتيجي واتخاذ القرارات السليمة وعادة ما تستخدم لتقييم الفرص الداخلية والخارجية لاي مشروع، برنامج أو مؤسسة، أو منظمة. تم تخصيص جزء من الاستبيان لتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، واعتمد على أسئلة وجهت للخبراء في المقابلات، بالإضافة إلى نقاط النقاش في الاجتماعات الاستشارية. ومن اجل تسهيل الإجابة على الأسئلة والتشجيع على المشاركة، سمح الاستبيان اختيار أكثر من إجابة أو إضافة نقاط أخرى جديدة. وملخص للنتائج المنبثقة منه كانت كالتالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• وجود بعض الآليات الإقليمية القائمة • الاعتراف من المؤسسات بأن الآليات الحالية ليست كافية وأن هناك ضرورة لتقويتها • تزايد الإرادة السياسية الإقليمية بإحداث تغير إيجابي بخصوص التنسيق • تزايد الوعي لدى المؤسسات الوطنية والإقليمية بأهمية موضوع التنسيق • وجود مجتمع مدني داعم لضرورة التنسيق • وجود آليات لرفع قرارات اللجان ومجموعات العمل الفنية للمستويات العليا لاتخاذ القرار • تنوع المشاركة في آليات التنسيق مما يعطى الميزة النسبية التي يوفرها كل عضو	• ضعف الالتزام من قبل المؤسسات والدول تجاه عمليات التنسيق • التمثيل المؤسسي الغير مناسب للمشاركين في آليات التنسيق • ممثلين الدول والمنظمات لا تملك السلطة الكافية للمشاركة بفعّالية في اتخاذ قرارة آليات التنفيذ • ضعف أو عدم وجود الإمكانات المادية لبعض الدول والمنظمات للمشاركة في آليات التنسيق • عدم وجود مرجعية واضحة لآليات التنسيق • وجود موروث ثقافي مؤثر على النظرة والانفتاح لعمليات التنسيق
الفرص	**التهديدات**
• العمل الجماعي والمنسق يعطى فرصة أكبر لسياسات أكثر فاعلية لاتساق سياسات المياه والزراعة • توجه معظم المؤسسات لعمل إصلاح مؤسسي • زيادة الوعي والرغبة والاعتراف بأهمية التنسيق والعمل الجماعي • توفر فرص تكنولوجية حديثة للتواصل والمشاركة وتبادل المعلومات • حاجة الدول للدعم الفني • الاستفادة من أفضل الممارسات وقصص النجاح لتنسيق سياسات المياه والزراعة في مناطق عدة من العالم • وجود العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية المستعدة لتقديم المساعدة عند الطلب	• تناقص الموارد المالية للمؤسسات الإقليمية والوطنية للمشاركة في عمليات التنسيق نتيجة الأوضاع الاقتصادية السائدة • تزايد التنافسية المؤسسية السلبية ورغبة بعض المؤسسات تحقيق أجندتها الفردية • هيمنة بعض المؤسسات على عمليات صنع القرار معتمدة على قدرتها المادية والبشرية التي قد تفوق المؤسسات الأخرى • وجود توجهات سياسية لبعض المؤسسات تؤثر على عمليات التنسيق • عدم جدية بعض المؤسسات في الالتزام والمشاركة في آليات التنسيق

العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية (PEST) المؤثرة على التنسيق الإقليمي

ان تحليل (PEST) هو عبارة عن أداة تساعد على تحليل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في بيئة العمل، وهو يساعد على رؤية الصورة واضحة لقوى التغير والاستفادة من الفرص الناتجة منها.[9] ومن أبرز نتائج هذا التحليل:

العوامل السياسية

تؤثر السياسة اجمالاً على عمل المنظمات والمؤسسات الإقليمية وذلك رغم طبيعتها المستقلة. ومن أكثر العوامل السياسية المؤثرة على التنسيق، والتي تقع خارج سيطرة المؤسسات، هي حالة عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة للحروب والاضطرابات الاجتماعية بالإضافة الى تأثير الصراع على المياه الإقليمية المشتركة، وكذلك موضوع سياسات التكامل العربي وتوجهات سياسات الأمن الغذائي.

العوامل الاقتصادية

هي مقاييس صحة أي منطقة اقتصاديا وتتغير الحالة الاقتصادية اجمالاً خلال فترة عمل المؤسسات وتعاونها سواء على مستوى الوطني أو الإقليمي والدولي. فتشير النتائج في المنطقة الى أن التغير في السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدعم والضرائب والاستثمار، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية والأسعار العالمية للغذاء هي من أكثر العوامل التي لها تأثير على عمل المؤسسات في المنطقة. إضافة الى التوجه لوضع قيمة اقتصادية للموارد الطبيعية وتكلفة التدهور البيئي يعد من العوامل المهمة. كما وتأرجح أسعار البترول يؤثر على أنشطة الدول والمؤسسات في المنطقة العربية. اما التحول الخجول للاقتصاد الوطني لاقتصاد أخضر ويأتي في ترتيب متأخر.

العوامل الاجتماعية والثقافية

أكثرها تأثيراً في المنطقة هو النمو السكاني المتسارع في الدول وزيادة الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي وما يتبعه من زيادة في أعداد اللاجئين نتيجة الأوضاع الأمنية. وذلك بالإضافة الى تغير التركيبة العمرية للسكان، الطفرة في زيادة أعداد الشباب، تحولات الأجيال ومواقفهم المحتملة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية تساهم في تفاقم الازمة الاجتماعية. وهناك عوامل أخرى مثل التغييرات في أنماط الحياة وتوزيع الثروة والمستويات التعليمية المتفاوتة ما بين الرجل والمرأة، والثقافة بما فيها الأعراف والتقاليد والعادات المتوارثة والتي تؤثر على عمل المؤسسات والتفاعل مع بعضها البعض.

العوامل التكنولوجية

إدخال تكنولوجيات حديثة في عمل المؤسسات عادة ما يرفع من كفاءة استخدامها الموارد وكفاءة أداء المؤسسات. والابتكار يُمكن من وجود حلول للمشاكل. ومن أهم التكنولوجيات المؤثرة في المنطقة تكنولوجيات ترشيد استخدام المياه في الزراعة، تكنولوجيات المشجعة لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، تكنولوجيات تحلية المياه، تكنولوجيات نقل وتخزين المياه، تكنولوجيات كفاءة استخدام المياه في القطاع الصناعي والمنزلي، تكنولوجيات معالجة المياه العادمة لإعادة الاستخدام، وأخيرا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التنسيق الوطني والإقليمي

إن كان التنسيق على المستوى الوطني أمر ضروري، فإن التنسيق الإقليمي (على الأقل بطريقة متزامنة مع التنسيق الوطني) يعتبر من اهم العوامل في سبيل تحقيق تنسيق فاعل بين قطاعي المياه والزراعة. فحصر التنسيق على المستوى الوطني، حتى ولو مرحلي، يتجاهل الطبيعة الإقليمية والدولية المتزايدة لسياسات الأراضي والمياه والأسواق في المنطقة العربية. معظم الدول العربية لديها موارد مائية مشتركة وعابرة للحدود سواء مياه سطحية أو مياه جوفية.

الربط بين التنسيق للمياه والزراعة والتنسيق لأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة تنطوي على أهداف عديدة حول الموارد المائية والأمن الغذائي. وتلقى أهداف التنمية المستدامة اهتماماً كبيراً على عدة مستويات من المحلي إلى الدولي، من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ويجب الربط واتساق سياسات المياه والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للترابط الأصيل بينهما. وقد أكدت نتائج الاستبيان على ضرورة وجود آلية تنسيق جديدة تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وهناك اقتراحات عديدة طرحت لتفعيل التنسيق تنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة وكذلك الربط مع قضية التغير المناخي. غير أن بعض الآراء ترى عدم ضرورة إنشاء آليات جديدة للتنسيق لتنفيذ أهدف التنمية المستدامة وإنما يجب البناء على ما هو موجود من آليات ودعمها بالموارد المالية والعناصر البشرية اللازمة وبناء القدرات.

فاعلية المؤسسات في التنسيق بالمنطقة

وتشير نتائج التقييم أن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) / مكتب الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) هما الأكثر فاعلية في التنسيق، ثم يأتي المجلس الوزاري العربي للمياه. أما أكساد والمنظمة العربية للتنمية الزراعية فلهما دور إقليمي فاعل ولكن التنسيق محدود بينهما ولمجلس وزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية دورا ولكنه مرتبط فقط بالقضايا ذات تأثير على البيئية. ويضاف إلى المؤسسات السابقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويستنتج أن المنظمات الأكثر فاعلية في التنسيق المنطقة العربية هي مؤسسات تابعة للأمُم المتحدة.

التنسيق ما بين قطاعي المياه والزراعة بجامعة الدول العربية ومؤسستها

من المهم تحليل التنسيق حول قضايا المياه والزراعة في أجهزة ومؤسسات جامعة الدول العربية لما لمؤسسات الجامعة دور مهم في القضايا التي تعني المنطقة ككل. ولدى جامعة الدول العربية ومؤسساتها آليات متعددة ومتشابكة للتنسيق خصوصا على مستوى المقر الرئيسي للجامعة ويبدو التنسيق أحيانا معقداً.

ويتم التنسيق الفني أولا على مستوى الإدارات والأقسام التي تمتلك أدوات لرفع القضايا الى اعلى المستويات حتى تصل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية المتفرقة والقمم. وهناك تنسيق أفقي ما بين مؤسسات الجامعة من خلال لجان تنسيق، كما يوجد تنسيق أفقي بين الإدارات، وعلى مستوى التنسيق الرأسي يوجد تنسيق بين الإدارات المعنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقطاع الشؤون الاقتصادية.

ومن أجهزة الجامعة المعنية بالتنسيق حول قضايا المياه والزراعة، المجلس الوزاري العربي للمياه، لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، بالإضافة إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قطاع الشؤون الاقتصادية، لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (شكل 6). لكن من خلال عملية التقييم يتضح أنه ليس لكل هذه الأجهزة دور فاعل في التنسيق فيما يخص قضايا المياه والزراعة.

الشكل 6. الجهات الإقليمية الأكثر فاعلية وتستعين بها الدول في قضايا اتساق سياسات المياه والزراعة

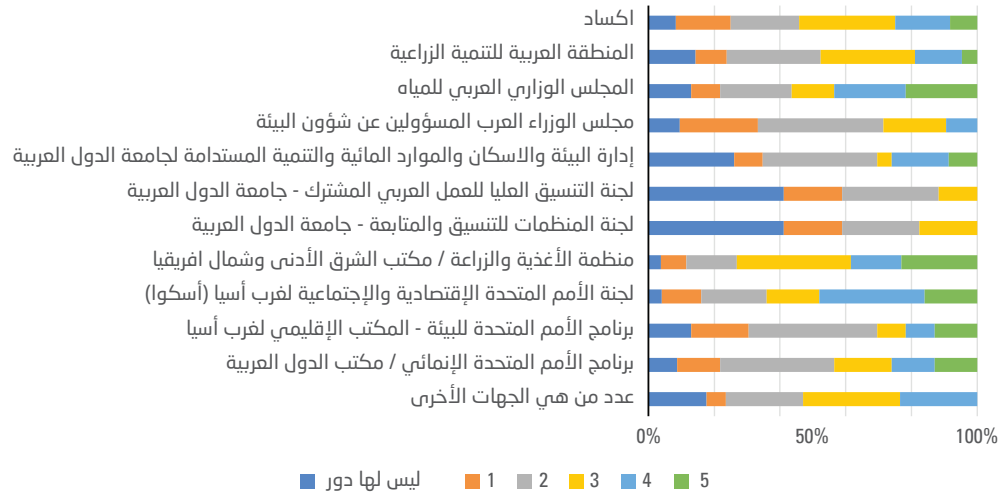

بالإضافة إلى المجلس الوزاري العربي للمياه، فإن أكساد والمنظمة العربية للتنمية الزراعية هما أكثر المؤسسات العربية المعنيين بالمياه والزراعة. والتنسيق بينهما يعد مهما جدا لتوجيه ودعم صنع القرار في المنطقة العربية بخصوص قطاعي المياه والزراعة. كما ان أبرز استنتاجات الاستبيان حول التنسيق ما بين مؤسسات جامعة الدول العربية تضمنت التالي:

- عدم وجود مجلس وزراي لوزراء الزراعة ضمن المجالس الوزارية لجامعة الدول العربية اسوة بمجالس وزارية أخرى كالتي تعنى بشؤون المياه والبيئة. ويعتبر البعض الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بمثابة المجلس الوزاري للجامعة باعتبار أن جميع الدول العربية أعضاء في هذه المنظمة.
- لا توجد آلية تنسيق مباشرة ما بين وزراء المياه والزراعة. وهناك ضرورة لاستحداث هكذا آلية لتفعيل التنسيق مثل عقد اجتماع سنوي مشترك لوزراء المياه والزراعة لبحث الأمور المتقاطعة ما بينهما.
- إستراتيجية الأمن المائي العربي وإستراتيجية التنمية الزراعية العربية لم تُعد بتنسيق أو بطريقة متكاملة، بل كانتا نتيجة مسارين منفصلين، ولذلك لا تعكس الاتساق بين المياه والزراعة، وهناك أهمية لإعادة النظر في تلك الإستراتيجيات للتأكيد على الاتساق الكامل ما بين سياسات المياه والزراعة.

مستويات التنسيق الإقليمي للمياه والزراعة

إذا ما نظرنا لاتساق سياسات المياه والزراعة من منظور أشمل لحوكمة المياه والاراضي، فيمكن تقسيم التنسيق إلى ثلاثة مستويات:[10]

- أن يكون التنسيق محدود ويقتصر على حوكمة متضافرة، والتي تسمح بمشاركة المعلومات بين القطاعين للاستفادة من كلاهما.
- ان يكون التنسيق حوكمة مترابطة، وهو يذهب إلى أبعد من تشارك المعلومات لتحديد التفاعلات بين المياه والأراضي وأخذها في الاعتبار في إدارة هذه الموارد.
- ان يكون نهج الحوكمة المتكاملة وهو نهجا مشتركا يعتبر أن الموردين جز ء من نظام واحد.

بعد مراجعة الآليات المتاحة وأنشطة التنسيق والعوائق ونقاط الضعف الخ...، يستنتج ان التنسيق القائم بين المياه والزراعة في المنطقة يتبع أقل نهج للتنسيق وهو الحوكمة المتضافرة. وهذا النوع يسمح بمشاركة المعلومات بين المنظمات وإن كان ليس على مستوى شامل، وهي حالة بعيدة كل البعد عن التنسيق المتكامل الذي يعتبر أن المياه والزراعة عنصرين مكونين لنظام واحد يتم فيه التخطيط والتنسيق من منظور النظام الواحد المتكامل. وهذا النوع من التنسيق لا يرقى إلى النهج الأعلى منه وهو الحوكمة المترابطة، والذي يتجاوز مشاركة المعلومات ليشمل تحديد التفاعلات وإدراجها في إدارة الموارد.

الشكل 7. نهج الحوكمة المتكاملة[11]

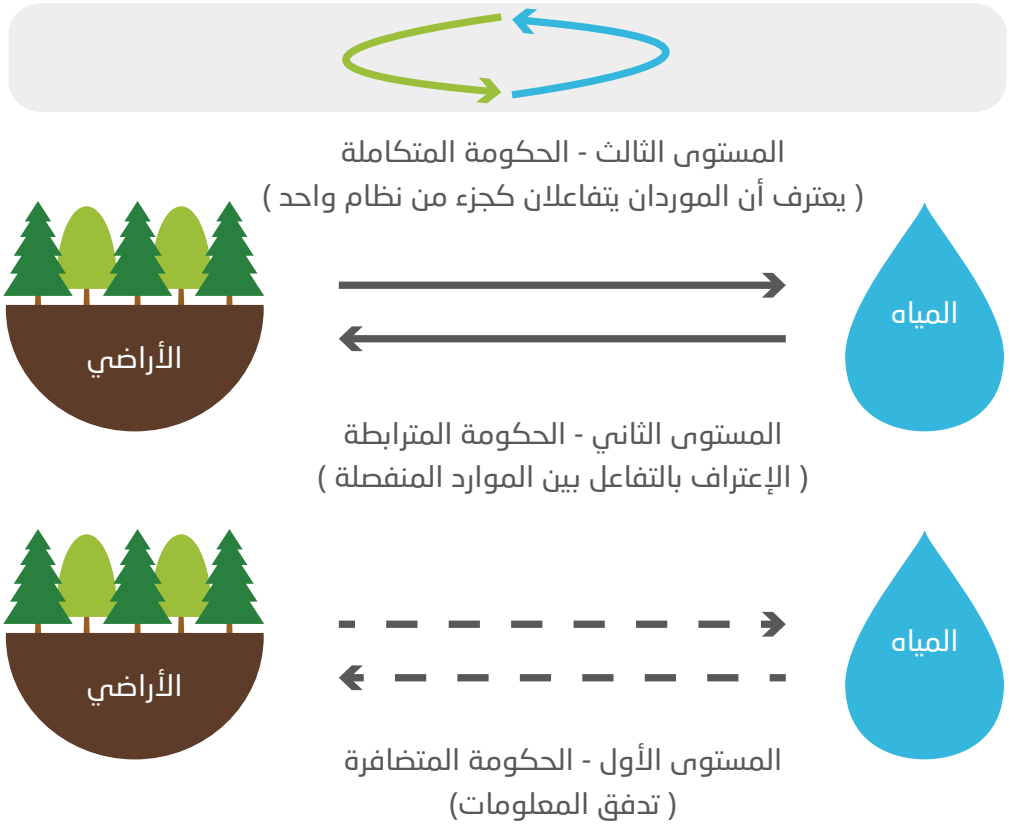

بدائل وأولويات العمل لآليات التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة في المنطقة العربية

منصة التنسيق الاقليمية للمياه والزراعة

لكي يكون هناك تنسيق فاعل لقطاعي للمياه والزراعة في المنطقة العربية، يتطلب ذلك وجود منصة إقليمية تمثل البيئة التمكينية التي تقدم البنية التحتية وكل العناصر والأدوات اللازمة وتوفر كل العوامل المساعدة على التنسيق. فالتنسيق ليس مجرد آلية أو أدوات ولكن كل العناصر التي تتوفر له وتمكنه من التوالد والنمو والنجاح. وتمثل المنصة الأرضية الصلبة التي يقف عليها كل عناصر التنسيق وعملياتها. [12]

الشكل 8. منصة التنسيق الإقليمية للمياه والزراعة

والعناصر التي تُكوّن تلك المنصة تشمل المؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية، جهة (أو جهات) تنسيق رائدة، الترتيب المؤسسي الإقليمي، آليات التنسيق، أدوات التنسيق، تطوير القدرات، شبكة إقليمية، نظام معلومات إقليمي، التواصل والتوعية، المجتمع المدني والمشاركة العامة، وتوحيد المعايير (شكل 8). والمنصة ديناميكية تقبل الإضافة إليها وتعديلها طبقا للحاجة وتجارب الممارسات على الأرض.

ويمكن العمل على تنمية عناصر هذه المنصة واحد ا تلو الأخر بطريقة تدرجية تتناسب مع الإمكانات الإدارية والمالية والسياسية. لا تتطلب المنصة إنشاء آلية جديدة لكل عناصرها ولكن البناء على ما هو موجود وتعزيزه وتوجيهه وربما إعادة هيكلة بعض العناصر القائمة أو إضافة مرجعيات تناسب تعزيز التنسيق في مجال المياه والزراعة. ولا يجب ان تكون هذه المنصة منفصلة عن المنصة الإقليمية للتنمية المستدامة وإطار عملها، بل أن تنسق وتتكامل معها. ومع انه لا يوجد مفهوم لمنصة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ولكن هناك معظم العناصر المكونة لها في إطار مؤسسي إقليمي للتنمية المستدامة.[13]

أهداف المنصة

يمكن تلخيص أهداف وأسباب أنشاء منصة للتنسيق بين المياه والزراعة كالتالي:

- إيجاد بنية إقليمية تمكن المؤسسات المعنية بالمياه والزراعة في التنسيق ضمن إطار جماعي إقليمي يخص قضايا المياه والزراعة وما يتعلق بها، أو التنسيق بين مجموعات محددة من المؤسسات الإقليمية، ويمكن التنسيق الثنائي بين أي منها، وكذلك التنسيق بين الدول أو بينها وبين والمؤسسات الإقليمية؛
- تمكين وضع إستراتيجيات وخطط عمل مشتركة إقليمية وصياغة سياسات في مجال المياه والزراعة؛
- إتاحة الفرصة لتنمية آليات تنسيق فاعلة وممكنة التنفيذ في مجال المياه والزراعة؛
- توفير منصة لوضع معايير للمشاركة في عمليات التنسيق ومشاركة المعلومات والمعرفة وصياغة السياسات وتحديد الشروط الواجب توافرها للمشاركين في آليات التنسيق؛
- توفير منتدى لتحديد العوائق وتبادل الحلول وأفضل الممارسات والإجراءات المبتكرة لحل مشاكل المياه والزراعة؛
- توفير شبكة من المؤسسات الإقليمية والوطنية وكل المعنيين للمشاركة في عملية التنسيق الإقليمية للمياه والزراعة؛
- توفير نظام معلومات إقليمي يشارك فيه جميع الأطراف المعنين لتوفير المعلومات والاستفادة منها؛
- رفع الوعي بين المؤسسات والمهنيين وكل المعنيين بأهمية التنسيق على المستوى الإقليمي والوطني، وكيفية المشاركة الفاعلة في آليات التنسيق والاستفادة من أدواته؛
- توفير منصة لتطوير القدرات الإقليمية والوطنية تمكن من تيسير التنسيق واتساق سياسات المياه والزراعة؛
- توفير فرصة للمشاركة العامة للمجموعات الرئيسية مثل الجمعيات الأهلية، الفلاحين، اتحادات العمال، النساء، والمجتمع العلمي والتكنولوجي، الخ...

إطار الخيارات وأولويات العمل الإقليمية للتنسيق بين المياه والزراعة

وهنالك مجموعة من الخيارات والتي تساعد على عملية التنسيق بين قطاع المياه وقطاع الزراعة وذلك لتسترشد بها الجهات والمحافل المعنية في المنطقة العربية لاتخاذ القرارات المناسبة في ظل الظروف المواتية من النواحي الإدارية والمالية والسياسية. وقد أجمعت معظم الآراء أثناء عملية التقييم عن ضرورة وجود آلية تنسيق جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. غير أن بعض الآراء الداعمة لوجود هكذا آلية تنسيق ترى أنه ليست هناك حاجة لآليات جديدة بل بالإمكان تعديل تلك القائمة حالياً وبناء قدراتها ومدها بالموارد المالية والعنصر البشري اللازمين.

ومن الاقتراحات التركيز على الاستفادة من جامعة الدول العربية ومؤسساتها القائمة. وذلك لضرورة العمل بطريقة متزامنة على تعزيز التنسيق الإقليمي والدولي في آن واحد وبطريقة متكاملة ومتوازنة. والتنسيق الإقليمي له ضرورة وتأثير إيجابي على تعزيز التنسيق الوطني.

ولبناء شراكة إقليمية حقيقة بين المؤسسات المعنية فلا يكفي إيجاد آليات تنسيقية، بل يجب التأكد من أن تعمل هذه الأليات ضمن شراكة فاعلة تُمكن من إنجاز حقيقي، له انعكاس واضح على اتساق سياسات المياه والزراعة في المنطقة. ومن هذا المنطلق من المهم وجود شراكة شمولية للتنسيق في المنطقة ترتكز على المؤسسات الفاعلة التي تختار فيما بينها إحدى المؤسسات لتقود هذا العمل مع جميع الشركاء بهدف خلق البيئة الإقليمية للتنسيق. والشراكة الشمولية تستفيد من وتفيد عناصر المنصة الإقليمية للتنسيق التي تقدم البنية التحتية للعمل الإقليمي المنسق في مجال المياه والزراعة.

ولقيام شراكة فاعلة لابد أن تتوافر لها مكونات منها:[14]

- وضع خطة شراكة إستراتيجية تحدد أهداف برنامج الشراكة والخطوات اللازمة لتحقيقه ؛
- الاستثمار في البرنامج حيث انه مطلوب لنجاح الشراكة موارد ووقتا وموظفين مكرسين لهم مهارات إدارة العلاقات لبدء الشراكات وإدامتها؛
- تعزيز ثقافة التعاون اذ ان المشاركة الفعالة تتطلب من الشركاء ثقافة التنسيق والإدماج. ويجب على القيادة التنفيذية في كل منظمة أن تعزز هذه الثقافة من خلال إقرار الشراكة كأولوية إستراتيجية للمنظمة؛
- البحث عن شركاء فعّالين؛
- تسويق البرنامج لذوي العلاقة اذ ان المنظمات الشريكة القوية يجب أن يكون لها فهم واضح للقيمة التي تقدمها لشركائها وتسويقها وفقا لذلك؛
- تعزيز إشراك الشركاء حيث إن إنشاء برنامج شراكة يقدم هيكل لأنشطة الشراكة في المنظمة. والخطوة التالية هي العمل على إشراك الشركاء من المنظمات المختلفة في أنشطة العمل للنهوض بعمل المشترك بينها.

الشكل 9. مقترح برتوكول للشراكة

ووجود آلية تنسيق لقيام شراكة ليس كافٍ. فلن تكون جميع المؤسسات في آلية التنسيق شريك فعلي. وقد تتواجد بعض المنظمات لمجرد الشكليات المؤسسية وإثبات الوجود. لذلك يجب تحديد المعايير التي تجعل المنظمة "شريك" وتوقيع برتوكول للمشاركة أو مذكرة تفاهم وفقاً لما هو مذكور في شكل 9.

هناك مجموعة من الترتيبات المؤسسية الإقليمية التي بالامكان تنفيذها لتقوية عملية التنسيق الإقليمي بين مسؤولي قطاعي المياه والزراعة وقد تشمل:

- إنشاء آلية تنسيق إقليمية للتنسيق في مجال المياه والزراعة؛
- ترتيبات مؤسسية في منظومة جامعة الدول العربية؛
- عقد اجتماعات تنسيقية سنوية بين وزراء المياه والزراعة؛
- إنشاء وحدة متخصصة للتنسيق الإقليمي للمياه والزراعة تحت مظلة جامعة الدول العربية؛
- تعزيز التنسيق بين أكساد والمنظمة العربية للتنمية الزراعية؛
- إدخال ودمج التنسيق بين المياه والزراعة في الآليات والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة والقضايا المتقاطعة؛
- إشراك المجتمع المدني في كل آليات التنسيق الإقليمية المعنية؛
- إيجاد آلية لتنفيذ القرارات

اما الأدوات الداعمة للترتيبات المؤسساتية فمن المقترح أيضا الاجماع على مجموعة من الأدوات مصاحبة للترتيبات الاقليمية لتمكن وتدعم تنفيذها منها:

- وضع إستراتيجية إقليمية مشتركة للمياه والزراعية؛
- إنشاء شبكة إقليمية للمياه والزراعة تشارك فيها المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني؛
- إنشاء بوابة إقليمية للمعلومات والمعرفة للمياه والزراعة؛
- عمل برامج إقليمية مشتركة للمؤسسات المعنية؛
- تطوير القدرات والتواصل والتوعية

للوصول للغاية المنشودة يتوجب إتخاذ خطوات صغيرة متتابعة قابلة للتحقيق في المدى القصير. وبتوالي تلك الخطوات واستمرارية العمل والمثابرة بالإمكان الوصول الى الهدف المعد على المدى الطويل. ومن المهم ايضاً أن يكون هنالك رؤية واضحة لتطبيق عملية التنسيق الإقليمية بين قطاعي المياه والزراعة والبدء بالعمل بها تدريجيا بما يتناسب مع الظروف والمناخ الاقتصادي والمالي والإداري الحاليين. كما هناك حاجة الى إرادة ومثابرة وإصرار وعمل للوصول إلى التغير الإيجابي الفعال.

لذلك من المهم أن تتوفر الإرادة السياسية كأساس لترجمة آليات التنسيق إلى نتائج ملموسة مثل إستراتيجيات وسياسات وبرامج مشتركة، فلن يكون هناك تقدم ملموس في التنسيق للمياه والزراعة، دون العمل لتحقيق التنمية المستدامة. ومن المهم ايضاً التأكيد على توفير الحوافز وتوضيح الفوائد المتوخاة من التنسيق لدى متخذي القرار والعاملين في كل من القطاعين وتهيئة البيئة التمكينية لعوامل النجاح، وأهمية الأطر الإقليمية كمنصات لتعزيز تبادل الخبرات والتجارب الوطنية وكذلك المساهمة في تطوير العمل الجماعي من خلال برامج ومشاريع مشتركة.

ويتوجب التأكيد على أهمية البناء على الأطر المؤسسية القائمة ومراجعة الولاية المناطة بكلٍ منها وتطويرها بما يتناسب مع التطور في مفاهيم الإدارة والتكنولوجيا والأوضاع السياسية والاقتصادية لتحسين مستوى التنسيق وتكامل مهامها وتعزيز الثقة بينها، مع الأخذ في الاعتبار حساسية أي مقترحات لتشكيل آليات جديدة لما يترتب على ذلك من صعوبات قانونية وأعباء مادية وإدارية قد تعيق التنفيذ.

القضايا الموضوعية لترابط المياه والزراعة

يجتمع قطاعي المياه والزراعة معاً لدعم تطوير وتطبيق ممارسات الإدارة المتكاملة والرشيدة للمياه والأراضي لضمان استقرار النظم الإيكولوجية، مع المحافظة على دخول المزارعين وسبل العيش الريفية. والأهداف الرئيسية لتطوير السياسات القطاعية للمياه والزراعة ترتكز في كثير من الأحيان على تحسين كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها الاقتصادية. وعليه، فإن كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها الاقتصادية هما نقطة بداية المواضيع التقاطعية، قبل أن تغطي المسائل الاخرى ذات الصلة بتوافر المياه، وتحصيصها، وإدارة نوعية التربة، وسبل العيش والتكنولوجيا وغيرها من المواضيع.

كفاءة استخدام المياه

تُعرف كفاءة استخدام المياه بنسبة إجمالي الكتلة الحيوية من النبات أو كمية غلة المحصول إلى إمدادات المياه أو التبخر أو النتح على أساس يومي أو موسمي. ويعتمد منظور نظام الري لكفاءة استخدام المياه على الموازنة المائية التي تحدث فيها الفواقد في كل مرحلة بدءً من بقاء المياه في الخزان (فواقد التخزين)، ونقلها إلى بوابة المزرعة (فواقد النقل) وتوصيلها إلى المزروعات (فواقد التوزيع)، وبقاءها في التربة (فواقد التطبيق) وانتهاءً باستهلاكها من قبل المحاصيل (فواقد إدارة المحاصيل). وعليه يصبح من الممكن قياس كفاءة استخدام المياه من خلال مكوناتها المختلفة.

وبالتالي فكلما ارتفعت نسبة نمو النبات بالمقارنة مع معدل التبخر/النتح، اتسم استخدام المياه بكفاءة أعلى. وعلى هذا النحو، فإن الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام المياه تستهدف عادةً تغيير أنواع المحاصيل و/أو تعديل الظروف الميدانية المؤدية لزيادة استهلاك المحاصيل من المياه. وتهدف هذه التعديلات إلى خفض فواقد المياه في مراحل الانتاج، مثل تبخر المياه السطحية والأراضي الرطبة، وفقدان رطوبة التربة، والنتح الناتج من نمو الأعشاب الضارة، والتسرب السطحي إلى مجاري المياه السطحية أو طبقات المياه الجوفية، أو الجريان إلى البحر أو الصحراء. ويساهم تحسين كفاءة استخدام القطاع الزراعي للمياه في التغلب على آثار زيادة ندرتها وارتفاع الطلب عليها ويمكن، من الناحية النظرية، لزيادة كفاءة استخدام المياه أن تحرر جزء من موارد المياه للتوسع الافقي في الزراعة أو استخدامها من قبل قطاعات أخرى.

يغطي نظام الري السطحي أكثر من 85٪ من الزراعة المروية في المنطقة العربية ويمكن للاستثمار في تبطين قنوات نقل مياه الري والتحول إلى أنظمة الري الحديث على سبيل المثال أن يؤدي إلى نتائج كبيرة في الحد فواقد التبخر والتسريب. ومع ذلك، يتوجب دراسة إجراءات رفع كفاءة استخدام مياه الري بشكل متكامل لمعرفة آثارها الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الآثار على النظم الايكولوجية المرتبطة بالبيئة المائية في المنطقة المستهدفة. فعلى سبيل المثال يمكن لرفع كفاءة نقل مياه الري أن يخفض مستوى تسربها إلى طبقات المياه الجوفية مما قد يؤثر سلباً على نوعية المياه الجوفية في المناطق الساحلية نتيجة ارتفاع تداخل مياه البحر، أو تخفيض جريان المياه السطحية في المناطق الجبلية مما يؤثر سلباً على نصيب المستخدمين في المناطق السفلى من الأنهار. وبالتالي لا يمكن افتراض كل المياه الموفرة متاحة للاستخدام بصورة تلقائية دون النظر في الظروف المحلية بشكل تفصيلي.

ومع ذلك، هناك العديد من الطرق لتحسين كفاءة الري التي يمكن تعزيزها من خلال التخطيط والبحوث العلمية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد تحسين جدولة مياه الري إلى الأراضي الزراعية وفقاً لمتطلبات المحصول وظروف الطقس على تقليل استهلاك المياه من خلال تخفيض التبخر، كما أن عمليات تسوية الأراضي باستخدام تقنيات الليزر تساهم بشكل مباشر في تخفيض كميات تبخر مياه الري بالمقارنة بطرق الري السطحي التقليدية. وفي هذا الصدد لا بد من العمل على تعزيز استخدام المعارف الأصلية والمحلية في مجال إدارة المزارع والمياه المناسبة لتحسين كفاءة استخدام المياه. إذ ان العديد من الممارسات الزراعية التقليدية اثبتت نجاحتها في التعامل بفعالية مع ندرة المياه وتملح التربة والأوبئة الزراعية وغير ذلك من التحديات الزراعية خلال قرون من الزمن.

انتاجية المياه

يتم تعريف إنتاجية المياه في نطاق الحوض المائي على أنها نسبة الفوائد الصافية من المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والأنظمة الزراعية المختلطة إلى كمية المياه المستخدمة لإنتاج تلك الفوائد. وهو بالتالي يعكس في أوسع معانيه إنتاج المزيد من الغذاء والدخل وسبل العيش والمنافع البيئية بتكلفة اجتماعية وبيئية أقل لكل وحدة من المياه المستعملة. ويهدف رفع إنتاجية المياه إلى زراعة المزيد من المحاصيل أو الحصول على المزيد من الفوائد من خلال استخدام كميات أقل من المياه.

يتطلب رفع الفوائد الناتجة عن استخدام المياه وتقليل التكاليف المرتبطة بها فهماً وتداخلات تتخطى فوائد الإنتاج المباشر وتكاليف استثمار إدارة المياه في الزراعة إلى الآثار على سبل العيش والتكاليف والفوائد البيئية المرتبطة بهذا الاستخدام. ويتطلب اعتماد تقنيات رفع إنتاجية المياه وجود سياسات تمكينية وبيئة مؤسسية تعمل على مواءمة حوافز المنتجين والمسؤولين عن إدارة الموارد والمجتمع بشكل عام وتوفير آلية للتعامل مع الخسائر والتنازلات المحتملة. وفي هذا الإطار يمكن للزراعة المحمية والزراعة الحافظة والأساليب التكنولوجية المؤدية إلى تخفيض هدر المياه مثل انظمة الري بالتنقيط والرش أو زيادة الإنتاج الزراعي دون الحاجة إلى مستويات أعلى من استخراج المياه من خلال إعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة مثلاً أن يساهم في رفع إنتاجية المياه.

ومنذ منتصف الثمانينيات، شهدت المنطقة نمواً ثابتاً في الانتاجية الزراعية للمحاصيل ذات القيمة العالية، بسبب التسويق الزراعي الناتج عن توسع الاسواق الحضرية وأسواق التصدير. كما ساعدت المراجعة الدقيقة للتكاليف المرتبطة بطرق الإنتاج الزراعي وممارساته ومحاصيله المختلفة على إبراز فرص الجدوى الاقتصادية للاستثمار في زيادة إنتاجية المياه المستخدمة في الزراعة.
وستتطلب محاولة رفع إنتاجية المياه اختيار أصناف المحاصيل ذات القيمة الأعلى مثل الفواكه والخضروات واعتبارات الوصول إلى الأسواق وتكاليف النقل وشروطه وملاءمة أصناف البذور للظروف المحلية وتوفر الأسمدة والمبيدات ومصادر التمويل. كما سيتطلب أيضاً دعم المزارعين في توفير إمدادات كافية ومستقرة من المياه، إلى جانب توفير التدريب الكافي والدعم المؤسسي والمالي للمساعدة في تعويض بعض تكاليف بدء التشغيل.

وبالنظر إلى أهمية الزراعة البعلية في المنطقة العربية حيث تغطي تقريباً ثلثي المساحات الزراعية يمكن للري التكميلي أن يزيد بشكل كبير من إنتاجية المياه والأراضي من خلال توفير كميات صغيرة نسبياً من مياه الري الإضافية إلى النظم البعلية. ويساعد الري التكميلي أثناء فترات الجفاف وخلال فترات النمو الرئيسية على تقليص مخاطر فشل المحاصيل وحماية جودتها ورفع عوائدها. ومع ارتفاع عدد الأسر الزراعية التي تعتمد على الزراعة البعلية، يمكن للري التكميلي أن يلعب دوراً حيوياً في مكافحة الفقر وتأمين حد أدني من استقرار وفرة المياه وبالتالي تخفيف المخاطر المرتبطة بتذبذب هطول الامطار نتيجة تغير المناخ.

وبالنظر إلى المكاسب المتوقعة من رفع إنتاجية المياه يمكن للمناطق التالية الاستفادة بشكل أكبر من غيرها:

- المناطق التي يترافق فيها ارتفاع مستوى الفقر وانخفاض إنتاجية المياه، حيث يمكن أن يستفيد الفقراء بشكل خاص من الفوائد المصاحبة لزيادة الإنتاجية.
- المناطق التي تعاني ندرة الموارد المائية مصحوبة بارتفاع متزايد في الطلب عليها من القطاعات المختلفة.
- المناطق التي تعاني من ارتفاع كلفة تطوير الموارد المائية.
- مناطق تدهور النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه، مثل انخفاض منسوب المياه الجوفية وتجفيف الأنهار والمنافسة الشديدة للمياه.

استخدام المياه غير التقليدية

بما أن موارد المياه العذبة التقليدية من أنهار وبحيرات ومياه جوفية غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد على المياه على نحو مستدام، يظل نطاق التوسع في تنميتها محدود. وبدلاً من ذلك، يمكن لتنمية الموارد المائية غير التقليدية أن تؤدي دوراً هاماً في زيادة إمدادات المياه وبخاصة للاستخدام الزراعي. وفي هذا الصدد سيتم التطرق بشكل سريع على مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه شبه المالحة والمياه المحلاة وحصاد مياه الامطار في الأراضي الهامشية كأمثلة على المياه غير التقليدية.

ترفع إعادة تدوير المياه عموماً من إنتاجيتها ولكن قد يتطلب ذلك أيضا تكاليف كبيرة للاستثمار والتشغيل والصيانة، خاصة وأن التجهيزات والمرافق مثل شبكات تجميع ومعامل معالجة الصرف الصحي ومحطات التحلية ومنشآت تجميع مياه الامطار وشبكات الصرف الزراعي لم يتم تطويرها والاستثمار فيها بشكل كاف في العديد من الدول العربية. لعل أبرز مصادر المياه غير التقليدية هي مياه الصرف الصحي المعالجة، حيث توفر المعالجة المناسبة من جهة حلول بيئية للحيلولة دون انتشار الامراض وتلويث التربة ومصادر المياه السطحية والجوفية، وبرغم كمياتها المحدودة في الموازنة المائية إلا أنها من جهة اخرى تشكل مصدر متجدد ومتزايد من المياه العذبة. وحيث أن معظم الدول العربية تستثمر في البنية التحتية للصرف الصحي لتصل مستويات المعالجة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى معالجة ثلاثية ورباعية، الامر الذي يتيح إعادة استخدامها للزراعة دون أي قيود. وحتى في الدول الأخرى التي لم تصل المعالجة فيها إلى مستويات مماثلة، تظل المياه المعالجة قابلة لإعادة الاستخدام في الزراعة إذا ما تم تنظيم ذلك من خلال الأطر القانونية والمؤسسية والفنية التي تضمن سلامة المزارعين والمزروعات بحسب الأدلة والارشادات المعمول بها دولياً.

من التكنولوجيات الواعدة التي ستؤثر بشكل مباشر على تحقيق التنمية المستدامة تمثل تقنيات تحلية المياه المالحة وتطوير سلالات من المحاصيل المقاومة لملوحة المياه أولوية في المنطقة العربية نتيجة مساهمتها في تحقيق الأمن المائي والغذائي. وبرغم التوسع الكبير في انشاء محطات التحلية لتحل منطقة دول التعاون الخليجي مراتب متقدمة في تحلية المياه على المستوى العالمي، يظل توطين هذه الصناعة وما يترتب عليها من استثمار في البحث العلمي والتطوير هاجس لدى هذه الدول. وبالنظر إلى تكاليف التحلية العالية التي تفوق قدرة العديد من الدول العربية للاستثمار فيها، تظل تحلية المياه مرتبطة بشكل كبير بالاستخدامات الصناعية والمنزلية. لقد شكل تطور تقنيات التحلية في العقود القليلة الماضية وبخاصة في مجال الاغشية علامة فارقة حيث أدى إلى خفض التكاليف، ويصبح إذا ما استمر هذا التطور باعثاً للأمل في التغلب على شح المياه من خلال إتاحة هذه التقنيات للجميع. ولعل من أهم القضايا الواجب النظر اليها باهتمام تلك المتعلقة بالاستثمار في البحوث العلمية وتطوير سلالات محاصيل مقاومة للجفاف وأخرى مقاومة لمستويات اعلى من الملوحة. ان من شأن مثل هذه السلالات أن تساهم في الامن الغذائي للمنطقة العربية خصوصاً وان العديد من الدول تحوي مخزونات من المياه الجوفية شبه المالحة سواء في المناطق الصحراوية أو على المناطق الساحلية.

شكلت أنظمة تجميع مياه الامطار كالمدرجات والافلاج والعيون والواحات وغيرها جزء من ثقافة المنطقة العربية وأثبتت على مدى العصور استدامتها وجدواها في التعامل مع ندرة المياه. وفي هذا السياق لابد من التأكيد على اهمية ملاءمة جميع الحلول والتقنيات المقترحة للتعامل مع رفع إنتاجية المياه في الزراعة لتتناسب مع خصوصيات المنطقة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي هذا الإطار يمكن لأنظمة حصاد المياه منخفضة التكلفة في مستجمعات المياه الصغيرة أن تلعب دوراً حيوياً في إعادة تأهيل المراعي الجافة ومكافحة التصحر بالإضافة إلى زيادة إنتاج الأغذية والأعلاف وتحسين سبل العيش الريفية. وقد أثبت المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) نجاح قدرة أنظمة حصاد مياه الأمطار منخفضة التكلفة كالتلال الكنتورية والأخاديد، والأحواض الصغيرة على توفير المياه لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وساهمت في تخفيف انجراف التربة، حيث تم تنفيذ عدد من المشاريع في البادية الأردنية والسورية التي اثمرت نتائج إيجابية.

الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه

تشكل ندرة المياه والأراضي الخصبة الحافز الرئيسي لرفع المردود الاقتصادي والاجتماعي من استخدامهما على أساس ان المتوفر منهما يمثل رأس المال المجتمعي الذي ينبغي تنميته والاستفادة منه دون التأثير على حقوق الأجيال القادمة. وتشير الإحصاءات إلى تدهور التربة والأراضي وتآكلها بسبب عوامل التعرية والتوسع العمراني في المدن ناهيك عن أثار تغير المناخ من تزايد نوبات الجفاف والفيضانات. كما تتأثر التربة بالتلوث الناتج عن الاستخدام العشوائي وغير المقنن للأسمدة والمبيدات ومخلفات الأنشطة الصناعية المختلفة. وبالمثل تتأثر الموارد المائية بارتفاع الطلب المتنامي نتيجة النمو السكاني وتغير النمط الاستهلاكي وما يترتب على كل ذلك من احتياجات مائية من مختلف القطاعات. أضف إلى ذلك التلوث الذي تتعرض له موارد المياه من المخلفات الصلبة والسائلة المنزلية والصناعية وأنشطة التعدين المختلفة. ولترابط الأمن الغذائي بالأمن المائي وفي ظل استخدام الزراعة لحوالي 80% من إجمالي الموارد المائية لابد من اتباع نهج الإدارة المتكاملة للأراضي والتربة والمياه ضماناً لتعظيم المنافع من استخدامها وحرصاً على استدامتها. وبرغم شمولية هذا الموضوع الذي يتداخل في ثناياه عدد من القضايا التقاطعية الاخرى المشمولة في هذه الوثيقة إلا أن من المهم ابرازه ليمثل منهج اطاري يتم من خلاله إدارة المياه والأراضي على مستوى الحوض أو المستجمع المائي.

تمثل البيانات الصحيحة والدقيقة أهم عنصر في التخطيط التنموي وما يتضمنه من تحديد الأهداف وتطوير السياسات والاستراتيجيات وما يترتب على تنفيذها من برامج ومشاريع. وعليه فإن الاهتمام بالمسوحات الميدانية والدراسات الفنية لرسم واقع الوضع المائي وتصنيف الأراضي والتربة واستخداماتهما يشكل الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النهج التكاملي لإدارة المياه والأراضي. وقد اثبتت نتائج الدراسات أهمية تحديد النطاق الجغرافي للمناطق المستهدفة لتشمل إجمالي مساحة المستجمع المائي وذلك لتسهيل احتساب الموازنة المائية وتداخل استخداماتها المختلفة. وفي هذا الصدد يجب توضيح أن إدارة المياه والأراضي المستدامة بما تتضمنه من تحصيص للمياه وخيارات المحاصيل وطرق الري وغيرها من الإجراءات تشكل أحد محددات خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والهادفة إلى رفاهة ورخاء الانسان حاضراً ومستقبلاً.

الاستثمار واستعادة التكلفة

لا شك بأن سياسات استعادة تكلفة خدمات المياه بما فيها تلك المخصصة للري تساهم بشكل مباشر في استدامة موارد المياه من خلال ترشيد الاستخدام وإمكانية تحويله إلى استخدامات ذات مردود أعلى وتخفيف العبء الاستثماري على المالية العامة لتنمية موارد مائية إضافية، أضف إلى ذلك المساهمة في الاستدامة المالية لهذه الخدمات. وفي حين أن العديد من دول المنطقة تعتمد وتطبق سياسات استعادة التكلفة لخدمات المياه المنزلية تظل خدمات مياه الري في الغالب دون المستوى المطلوب. وتشمل استعادة التكلفة في هذا السياق عدد من المستويات لعل ادناها التكلفة المالية المتعلقة بالتشغيل والصيانة والانشاء، يضاف إليها في المستوى الذي يليه التكلفة المتعلقة بندرة المورد المائي والتي يتم احتسابها لموارد المياه غير المتجددة على أساس كلفة المورد البديل المستدام كالتحلية. ويضاف إلى ذلك في أعلى المستويات تكلفة التأثيرات البيئية المائية كتلويثها، أو غير المائية، كالتأثير على التنوع الحيوي، الناتجة عن استخدام المورد المائي.

ان انتهاج مبدأ استعادة التكلفة سيؤثر، بناءً على المستوى الذي يتم اعتماد العمل به، على تقييم القيمة الحقيقية للمياه وتخفيف الاثار البيئية المترتبة على استخدام موارد المياه وبخاصة غير المتجدد منها، كما سيوفر الحافز للاستثمار في التقنيات الحديثة الموفرة للمياه مثل أنظمة الري بالتنقيط والرش وتبطين قنوات الري وأنظمة إدارة الري عن بعد والبحوث المتعلقة بتطوير سلالات من المحاصيل المقاومة للجفاف بالإضافة إلى إعادة النظر في التركيبة المحصولية بحسب الميزة النسبية للمنطقة والمحصول.

وقد لوحظ أن زيادة الشفافية فيما يتعلق بتوفر مياه الري وتوزيعها وتحديد تكاليفها ترفع من قبول المزارعين دفع رسوم أو الالتزام بنظام الحصص المشروطة لإمدادات مياه الري. وبالمثل، فإن مشاركة جمعيات مستخدمي المياه في إدارة الموارد المائية ساهمت أيضاً في تقبل المزارعين دفع الرسوم المرتبطة بخدمات مياه الري. غير أن اعتماد وتطبيق نهج استعادة تكاليف خدمات مياه الري يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتعارض مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً لكلا القطاعين. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي زيادة رسوم خدمات الري من مصادر المياه السطحية إلى تشجيع مستخدمي المياه الإفراط في استغلال مصادر المياه البديلة حيثما وجدت، مثل المياه الجوفية أو قنوات تجميع الصرف الصحي. وعلية يتوجب دراسة الموضوع من جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية آخذاً في الاعتبار خصوصية وظروف المنطقة المستهدفة والنظر لجميع الموارد المائية المتاحة من منظور تكاملي يتيح لسياسات استعادة التكلفة من المساهمة في تعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من استخدام موارد المياه في الري دون التأثير على استدامتها.

حقوق المياه وآليات تحصيصها للاستخدامات المختلفة

ان لتقييم الموارد المائية المبني على الدراسات الفنية والعلمية الدقيقة آثار إيجابية في تطوير سياسات مستندة إلى الأدلة وترجمتها إلى قرارات عملية قابلة للتطبيق. وتتطلب غالباً مثل هذه الدراسات تجميع المعلومات التفصيلية المتعلقة بتوافر موارد المياه واستخدامها، إلى جانب الفوائد المختلفة الناتجة عن الاستخدام. إن التقييم الشامل للموارد المائية لا يركز فقط على المخزونات المائية المتغيرة وتدفقاتها، بل يجب أن يشمل أيضا أنماط الاستهلاك المتغيرة واحتياجات واستخدام القطاعات المتنافسة وكذلك الفوائد والخدمات الاجتماعية والبيئية التي توفرها مثل هذه الاستخدامات. ويمكن لهذه المعلومات أن تزيد من شفافية قرارات إدارة موارد المياه وتعزيز استدامة آليات وأنظمة تحصيصها أو توزيعها بين الاستخدامات خاصة في ظل ظروف الندرة والطلب المتزايد عليها. ولأنظمة تحصيص المياه فوائد ملموسة في رفع إنتاجية المياه من خلال تأثيرها المباشر على استرداد التكاليف نتيجة تعظيم مردود الاستخدام الناتج عن اتاحة تبادل حقوق المياه بين مختلف الاستخدامات، كتحويل جزء من حقوق المياه من الزراعة للاستخدام المنزلي أو الصناعي في مقابل استثمار القطاعات المستفيدة في رفع كفاءة الري أو من خلال ترتيبات أخرى يتم التوافق عليها بين الأطراف.

تعتبر مياه الري - والتي تعاني من ندرة متزايدة - من المدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي، ومع ذلك، فإن تحصيص الموارد المائية أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى بحاجة للنظر في التنافس بين متطلبات مستخدمي المياه والأهداف الاجتماعية المرجوة من هذه الاستخدامات. ومع التحولات المناخية والإفراط في استخراج طبقات المياه الجوفية غير المتجددة والنمو السكاني المطرد، فإن لآليات التحصيص التي يتم تطويرها بشكل مشترك بين قطاعي المياه والزراعة أن تدعم عمليات نقل المياه بين الاستخدامات المختلفة على نحو يضمن تعظيم المردود من الموارد المائية من جهة واستدامتها من جهة ثانية. وفي ظل ارتفاع العوائد المالية والإنتاجية الاقتصادية من استخدام المياه للصناعة والاستخدامات المنزلية والتجارية، فان على دول المنطقة التي تعاني من تزايد ندرة المياه النظر بجدية نحو فصل نموها الاقتصادي عن الاعتماد على عوائد استخدام المياه للزراعة والنظر في اعتماد آليات تحصيص للمياه تؤمن تعظيم المردود منها. ومع ذلك، يجب احتساب وعرض الفوائد الاجتماعية الناتجة من استخدام المياه للزراعة بشكل تكاملي يبرز دورها في دعم سبل المعيشة الريفية وتوفير الغذاء للمناطق الريفية والتي تضم الشريحة الأكثر فقراً من المجتمع بالإضافة إلى قدرتها على توليد العملات الأجنبية من أسواق التصدير.

وباختصار، يمكن لتشارك المعلومات والتخطيط المشترك بين قطاعي المياه والزراعة أن يدعم تطوير آليات أكثر فاعلية لتحصيص وتوزيع المياه بين مختلف الاستخدامات، والذي سيؤثر بدوره على مستويات الاستثمار وفرص استرداد تكاليف تشغيل وصيانة البنى التحتية. ومن خلال تقييم آليات تحصيص وتوزيع المياه الحالية على مختلف الاستخدامات يمكن إعادة صياغتها وتطويرها لتعظيم المردود منها. وفي هذا الصدد يجب الأخذ في الاعتبار تشابك الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مثل الحماية الاجتماعية للمجتمعات الفقيرة أو تلك التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ودور الزراعة في توفير فرص العمل وتخفيف البطالة والخدمات الايكولوجية الناتجة من الأنشطة الزراعية كمكافحة التصحر وتخفيف تجريف التربة وتغذية احواض المياه الجوفية.

آثار تغير المناخ ومخاطر الظواهر المناخية الشديدة

تتوقع معظم النماذج المناخية تزايد الظروف الجوية غير المنتظمة في المنطقة وما يرافقها من ارتفاع درجة الحرارة وارتفاع منسوب البحار وزيادة نوبات الجفاف والعواصف الرملية والفيضانات الناتجة عن تغير أنماط هطول الامطار. وستزيد حالات الجفاف وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة من تفاقم أسباب المعيشة الريفية والضغط على النظم الإيكولوجية وإنتاجية المياه، الامر الذي يتطلب تركيز الأبحاث والتخطيط والعمل المشترك على نحو أكثر فاعلية في إعداد المجتمعات المتوقع تضررها للتعامل مع هذه التحديات. ومن آليات التكيف مع آثار تغير المناخ في القطاع الزراعي، التوسع في مشاريع الري التكميلي وأنظمة الري الحديث ومنشآت تجميع مياه الأمطار، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير سلالات المحاصيل المقاومة للجفاف وغيرها من الاجراءات.

من المتوقع أن تؤثر التغيرات المناخية المشار اليها في نتائج الدراسات والأبحاث العلمية على نظم الزراعة المختلفة بطرق متفاوتة. ومع تزايد نوبات وفترات الجفاف، وحيث أن المياه هي العامل الرئيسي المحدد للزراعة في المنطقة، ستحتاج الحكومات إلى تقييم المقايضات بين الأنشطة الهادفة لدعم الاستجابة لآثار تغير المناخ في الزراعة من جهة والأنشطة الأخرى التي تستهدف تأهيل أجزاء من الاقتصاد الريفي في المناطق الأكثر تضرراً إلى الانتقال بعيداً عن الزراعة، بما في ذلك دعم الأنشطة الاقتصادية المولدة للدخل خارج المزارع من جهة ثانية.

وبرغم ان البحوث العلمية المتعلقة بدراسة آثار تغير المناخ لازالت في معظمها مرتبطة بالإطار الأكاديمي، إلا أن بناء ورفع القدرات الفنية للمؤسسات والموارد البشرية الحكومية في استخدام الأدوات والبيانات المتاحة من مخرجات الأنشطة والبرامج البحثية سيساهم بشكل مباشر في تعزيز آليات اعداد الاستراتيجيات والسياسات واتخاذ القرارات المناسبة. وفيما يتعلق بالترابط بين المياه والزراعة تشكل أدوات تقييم الإنتاجية الزراعية، في ظل آثار تغير المناخ من ارتفاع درجات الحرارة وتقلبات وفرة المياه، من الأهمية بمكان تستلزم كلا القطاعين التعاون في الاستثمار المشترك لتطوير برامج تدريبية مشتركة تهدف إلى بناء قدرات القطاعين كخطوة نحو سياسات تكاملية للمياه والزراعة ترتكز على الأساس العلمي المبني على الأدلة والتخطيط المشترك.

إنشاء آلية تنسيق إقليمية للتنسيق في مجال المياه والزراعة

المقترح للتنسيق الاقليمي

ولتعزيز التنسيق بصورة مستمرة وفاعلة وبناء على نتائج العملية التشاورية التي نظمتها الاسكوا ونتائج الاستبيان الموزع على الدول العربية اقترح تشكيل لجنة فنية مشتركة دائمة من كبار المسؤولين في قطاعي الزراعة والمياه تحت مظلة جامعة الدول العربية تعنى بمجالات التقاطع بين المياه والزراعة. وقد حظي هذا الاقتراح بتأييد كبير في استبيان تقييم مستوى التنسيق بين القطاعين على المستوى الإقليمي، وعلى أن تشمل عضوية اللجنة الدول الأعضاء بممثلين عن المياه والزراعة بالإضافة إلى جميع المؤسسات الإقليمية ذات الصلة وتمثيل مناسب لمنظمات المجتمع المدني والاتحادات المعنية. ويمكن للجنة أن تجتمع مرة كل عام أو أكثر حسب الحاجة وترفع توصياتها لاجتماعات مشتركة بين وزراء المياه ووزراء الزارعة.

ويحظى مقترح عقد اجتماع تنسيقي دوري بين وزراء المياه والزراعة بدرجة كبيرة من التأييد، حيث يتفق المختصين في مجالي الزراعة والمياه على ضرورة عقد اجتماع على أعلى مستوى من السلطة التنفيذية المتخصصة والتي يمكنها من مناقشة المواضيع المشتركة والتوافق عليها واتخاذ القرارات بشأنها. ومن الممكن عقد الاجتماع المشترك مصاحباً لاجتماع أحد المجلسين بهدف تخفيف التكلفة.

ولتفعيل متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية المشتركة تم اقتراح تشكيل امانة فنية مشتركة بين قطاعي المياه والزراعة تضم بشكل رئيسي الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وعضوية كلٍ من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

وبرغم ان مقترح تعزيز التنسيق القطاعي يُركز هنا على المستوى الإقليمي، إلا أنه سيتيح التفاعل بين المستوى الوطني والإقليمي بما فيه مصلحة كليهما، فتمثيل كلٍ من القطاعين من البلد الواحد في لجنة تضم جميع الدول سيلزم ممثلي القطاعين بالسياسات المتفق عليها إقليميا وتفعيلها على هيئة برامج ومشاريع تنفيذية على المستوى الوطني. كما أن العكس أيضاً صحيح حيث يمكن للمستوى الإقليمي الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تنسيق وتكامل السياسات والتنفيذ المشترك للبرامج والمشاريع وبالتالي تضمينها في تطوير السياسات الإقليمية، كما وسيتيح ابراز مثل هذه التجارب الوطنية الناجحة استفادة الدول الأخرى.

اعتماد إطار التنسيق المقترح لتعزيز التنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة

كانت الخطوة الأولى لتحقيق إطار التنسيق الأشمل بين المياه والزراعة تقديم اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه في اجتماعها الخامس عشر (القاهرة،2-4 تموز/يوليو 2017) مشروع قرار حول تعزيز التنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة، إلى المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه الذي بدوره رفع مشروع القرار إلى المجلس الوزاري في دورته التاسعة (القاهرة، 6 تموز/يوليو 2017) والذي وافق عليه وأصدره بنفس الصيغة تحت الرقم 151.

ونص القرار 151 على ما يلي:

1. *دعوة الأمانة الفنية للمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) للتواصل والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهدف الإعداد والتحضير لعقد اجتماع مشترك لوزراء المياه ووزراء الزراعة العرب خلال النصف الأول من العام 2018 للنظر في القضايا التالية:*
   - إعداد وتنفيذ خطة عمل حول الترابط بين الأمن الغذائي والمائي
   - إنشاء لجنة فنية مشتركة دائمة للمياه والزراعة من كبار المسؤولين وتحديد مهامها وآلية عملها ودورية اجتماعاتها
   - دورية الاجتماعات الوزارية المشتركة.

2. *تشكيل مجموعة عمل فنية استشارية من المنظمات العربية المعنية والشركاء تضم كلٍ من: الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد)؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)؛ المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتقديم الدعم الفني للجنة المشتركة.*

3. *يسبق عقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول اجتماعات لمجموعة العمل الفنية الاستشارية للتحضير للاجتماع وما يتعلق به من قضايا تنظيمية وفنية وبخاصة تلك المتعلقة بإعداد مسودة خطة عمل مشتركة للترابط بين القطاعين.*

واعتمد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال اجتماعه في اذار 2019 قرار حول تعزيز التنسيق ما بين قطاعي الزراعة والمياه على ان تقوم المنظمة بالتواصل مع وزارات الزراعة في الدول العربية لتسمية ممثليها تمهيداً لتنظيم الاجتماع الوزاري المشترك الأول للمياه والزراعة.

في 3 نيسان/ابريل 2019، عُقد الاجتماع التحضيري الأول اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للمياه والزراعة بمشاركة ممثلين عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة الفاو بالإضافة إلى المسؤولين المعنيين في الإسكوا. تم اعتماد خلاله الصيغة النهائية لمقترح الشروط المرجعية لمجموعة العمل الفنية الاستشارية، والشروط المرجعية لعمل اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للمياه والزراعة. (المرفق 3 و4)

عقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول للمياه والزراعة في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة يوم 4 نيسان/ابريل 2019. وخلص الاجتماع الى تبني الشروط المرجعية المقترحة واعتماد "إعلان القاهرة" الذي يدعو الى ضرورة الالتزام بالتنسيق بين قطاعي الزراعة والمياه على المستوى الإقليمي والوطني وتحسين إدارة القطاعين من خلال التنسيق الجيد والدائم وانشاء آلية إقليمية مستدامة لبناء القدرات الفردية والمؤسسية اللازمة لتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج إدارة المياه والأراضي بكفاءة مع مراعاة ترابطها بالقطاعات الأخرى.

المقترح للجوانب المؤسسية التنظيمية

من المتوقع أن تعمل هذه اللجنة بفاعلية كأداة إقليمية متخصصة لتنسيق اتساق سياسات المياه والزراعة في المنطقة العربية وتكون الذراع العملي للمجالس الوزارية المتخصصة المعنية. ومن المتوقع ان توحد اللجنة الجهود والبرامج والمشاريع المتناثرة والمتقطعة في إطار إستراتيجية إقليمية شاملة موحدة. وذلك بالإضافة الى إمكانية إعداد وتنفيذ خطة عمل حول الترابط بين الأمن الغذائي والمائي. وخلال الاجتماع الوزاري المشترك الأول تم التوافق على الجوانب التنظيمية التالية:

- إقرار تشكيل مجموعة العمل الاستشارية الفنية كأمانة فنية للاجتماعات الوزارية المشتركة بين المجلس الوزاري العربي للمياه والجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والموافقة على مهامها وآلية عملها بحسب الشروط المرجعية المرفقة (مرفق رقم 1).
- إقرار تشكيل لجنة فنية مشتركة دائمة للمياه والزراعة من كبار المسؤولين والموافقة على مهامها وآلية عملها بحسب الشروط المرجعية المرفقة (مرفق رقم 2).
- إقرار دورية الاجتماعات الوزارية المشتركة بين المجلس الوزاري العربي للمياه والجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية واعتماد ما ينبثق عنها من قرارات وانشطة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية كآلية تنسيق بين القطاعين.

المقترح للجوانب الموضوعية والفنية

- كما تم ايضاً خلال الاجتماع الوزاري المشترك طلب تحديد القضايا المتعلقة بالترابط بين قطاعي المياه والزراعة والواجب التوصل إلى توافق الرؤى بشأنها ، ومن ثم ترتيبها بحسب الأولوية التي يتم الاتفاق عليها كالتالي:
- جدولة القضايا التقاطعية بحسب الأولويات المتفق عليها في برنامج عمل اجتماعات اللجنة المشتركة الدائمة والاجتماعات الوزارية المشتركة ، ليتم مناقشة موضوع أو اثنين على اقصى تقدير في الاجتماع الواحد.
- إعداد دراسة فنية/علمية تفصيلية تتضمن توصيات تأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة (المؤسسية والتنظيمية والقانونية ...) لتحويل نتائج الدراسة إلى سياسات عملية قابلة للتطبيق وذلك استعداداً لمناقشة أيٌ من المواضيع المدرجة في جدول اعمال اللجنة المشتركة الدائمة والاجتماعات الوزارية المشتركة.
- بعد إقرار السياسات المشتركة بشأن أحد المواضيع يتم ترجمتها إلى مشاريع نموذجية يتم تنفيذها بشكل مشترك بين القطاعين في عدد من الدول وتمويلها من خلال التنسيق والتعاون مع جهات التمويل الإقليمية والدولية.
- تعميم نتائج المشاريع النموذجية على جميع الدول وتشجيع التوسع في تنفيذ مشاريع مماثلة سواءً على المستوى الوطني أو الإقليمي العابر للحدود بحسب طبيعة ونطاق واهداف هذه المشاريع.

الخاتمة

تواجه جميع دول المنطقة العربية عددا متزايداً من التحديات الاجتماعية والبيئية التي ستؤثر بدورها على مستخدمي المياه من جهة وصانعي السياسات من جهة أخرى. وتشمل التحديات كما تم ذكره سابقاً على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات المناخية المؤثرة على تزايد نوبات الجفاف والفيضانات الناتجة من تقلبات هطول الامطار وارتفاع درجة الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر. إضافةً إلى النمو السكاني الكبير وتدهور نوعية الأراضي والمياه، والنزاعات القائمة في عدد من الدول وآثارها المباشرة وغير المباشرة على جيرانها من الدول، وضعف قدرة الدول الأقل نمواً على مواجهة تقلبات وتذبذب أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

فالإنتاج الزراعي يواجه تحديات كثيرة، وسيحتاج إلى التوسع لتلبية احتياجات سكان المنطقة المتوقع وصول عددهم إلى أكثر من مليار نسمة بنهاية القرن الحالي. وباستثناء رفع الإنتاجية الزراعية لوحدة المياه، سيؤدي أي قرار للتوسع الافقي الزراعي إلى زيادة الطلب على المياه التي لن تكون متوفرة من مصادرها التقليدية، الامر الذي يتطلب الاستثمار في مجال البحث العلمي والتطوير المتعلقة باستخدامات المياه غير التقليدية كالمياه شبه المالحة ومياه الصرف الصحي المعالجة.

وسيعتمد الأداء المستقبلي لكلا القطاعين بصورة متزايدة في القدرة على التخفيف من تدهور الأراضي وندرة المياه من خلال إدارة هذه الموارد الطبيعية بشكل تكاملي ورشيد يعظم المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منها ويُؤمن في ذات الوقت استدامتها ضماناً لحقوق الأجيال القادمة. وتشكل الضغوط الاجتماعية والديمغرافية وضعف إنتاجية وكفاءة استخدام المياه والأراضي تحديات أساسية تتطلب رفع مستوى تناغم السياسات الزراعية والمائية على الصعيد الوطني والإقليمي. وللقضايا التقاطعية المتعلقة باستخدام المياه في الزراعة أساس لمناقشات أوسع حول فرص التنسيق والتعاون بين القطاعين نحو التخطيط الاستراتيجي المشترك وتطوير السياسات التكاملية. وتتمثل فرص التغلب على هذه التحديات بشكل أساسي في أنها قابلة للتطويع من خلال تعزيز التقارب بين نتائج البحوث والدراسات العلمية من جهة والتخطيط وتطوير السياسات المتعلقة بالزراعة والمياه من جهة ثانية، حيث ينطوي ذلك كله في إطار تحقيق أهداف مشتركة ذات منافع متبادلة بين القطاعين. ولا شك بأن جهود التنسيق والتعاون سينبثق عنها إدارة أكثر كفاءة وإنتاجية للموارد الطبيعية ولا سيما تلك المتعلقة باستخدام الموارد المائية في الزراعة.

المراجع

- إسكوا 2016 . المشهد الإقليمي لمؤسسات المياه والزراعة في المنطقة العربية.
- إسكوا .2017 تقرير اجتماع "آفاق التعاون المؤسسي بشأن الأمن الغذائي في المنطقة العربية :
- الاجتماع التشاوري حول تعزيز التنسيق الإقليمي بين قطاعي الزراعة والمياه، 7-9 شباط / فبراير 2017 – بيروت."
- جامعة الدول العربية 2017 . إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي .http://www lasportal.org/ar/sectors/dep/Pages/default.aspx?RID=74&SID=12 Accessed May 15 2017

- African Union 2013. Establishment of an Integrated Regional Coordination Mechanism for the Prevention and Control of Transboundary Animal Diseases and Zoonoses in Africa (IRCM). Progress Report on Recommendation of the 8th Conference of Ministers Responsible for Animal Resources in Africa, March, 2013. Available at:
- http://www.au-ibar.org/component/jdownloads/finish/53-progress-reports/1172-establishment-of-an-integrated-regional-coordination-mechanism-for-the-prevention-and-control-of-transboundary-animal-diseases-and-zoonoses-in-africa-ircm
- Akrani, Gaurav 2011. Four Principles of Coordination Given By Mary Parker Follett. http://kalyan-city.blogspot.ca/2011/05/four-principles-of-coordination-given.html. Accessed 18 January 2017 - Bradford, Alina 2015. Deductive Reasoning vs. Inductive Reasoning. https://www.livescience.com/21569-deduction-vs-induction.html Accessed 20 September 2016 - Business Dictionary 2017. Coordination. http://www.businessdictionary.com/definition/coordination.html Accessed January 2017
- Campbell, Susanna P. and Michael Hartnett 2005. A Framework for Improved Coordination: Lessons Learned from the International Development, Peacekeeping, Peacebuilding, Humanitarian and Conflict Resolution Communities. http://issat.dcaf.ch/download/19169/225761 Accessed 15 April 2017.
- CDC 2017. A Structured Approach to Effective Partnering, Lessons Learned from Public and Private Sector Leaders. The Office of Policy, Planning, and Evaluation(OPPE), Office of Public Health Preparedness and Response (OPHPR), Centers for Disease Control and Prevention (CDC). - www.cdc.gov/phpr/partnerships/documents/a_structured_approach_to_effective_partnering.pdf Accessed April 27 2017
- Choudary, Sangeet Paul 2013. Platform Power. http://platformed.info/download-platform-power-book/ Accessed April 20 2017. - Child J (1988), Organization. 2 ed. Paul Chapman
- ESCWA 2015. The Institutional Framework of Sustainable Development in the Arab Region: Integrated Planning for the Post-2015. css.escwa.org.lb/SDPD/3572/3-Institutions.pdf Accessed 19 April 2017.
- Global Water Partnership (GWP) 2014. Coordinating land and water governance. - An essential part of achieving food security http://www.gwp.org/globalassets/global/toolbox/publications/perspective-papers/07_perspectives_paper_land_water_governance.pdf Accessed 20 April 2017 –
- Health Knowledge 2017 .Internal and external organisational environments - evaluating internal resources and organisational capabilities https://www.healthknowledge.org.uk/public-health-textbook/organisation-management/5b-understanding-ofs/internal-external Accessed 16 April 2017.

- IFAD, 2009. Fighting water scarcity in the Arab countries. - Merriam Webster 2017. Coordination. https://www.merriam-webster.com/dictionary/coordination Accessed 10 December 2016 Accessed 16 April 2017
- Mindtools 2017. PEST Analysis, Identifying "Big Picture" Opportunities and Threats https://www.mindtools.com/pages/article/newTMC_09.htm Accessed 10 December 2016
- Ouda, Samiha, Fouad Khalil, Gamal El Afendi3 and Sayed Abd El-Hafez 2011. Prediction of Total Water Requirements for Agriculture in The Arab World Under Climate Change . Fifteenth International Water Technology Conference, IWTC-15 2011, Alexandria, Egypt. http://www.iwtc.info/wp-content/uploads/2011/07/G102.pdf
- Pestel analysis 2015. An Overview of the Pestel Framework. http://pestleanalysis.com/pestel-framework/ Accessed 14 December 2016
- TyroCity 2013a. Meaning of Coordination, Business Studies – XII http://notes.tyrocity.com/chapter-11-meaning-of-coordination-business-studies-xii/ Accessed 1 February 2017
- TyroCity 2013b. Importance of coordination, Business Studies – XII http://notes.tyrocity.com/chapter-11-importance-of-coordination-business-studies-xii/ Accessed 3 February 2017
- TyroCity 2013c. Techniques of coordination | Business Studies – XII http://notes.tyrocity.com/chapter-11-techniques-of-coordination-business-studies-xii/ Accessed 4 February 2017
- UNDP 2009 Water Governance in the Arab World. Managing Scarcity and Securing the Future. www.undp.org/.../Arab_Water.../Arab_Water_Gov_Report_Full_Final_Nov_27.pdf Accessed April 2017
- UN Women 2017. Strengths, weaknesses, opportunities and threats (SWOT) analysis. http://www.endvawnow.org/en/articles/1055-strengths-weaknesses-opportunities-and-threats-swot-analysis-.html Accessed 17 January 2017

المرافق

مرفق رقم 1. استبيان أليات التنسيق المؤسسية الإقليمية بين قطاعي الزراعة والمياه في المنطقة العربية

إستبيان آليات التنسيق المؤسسية الإقليمية بين قطاعي الزراعة والمياه في المنطقة العربية

مشروع تعزيز الأمن الغذائي والمائي من خلال التعاون وتنمية القدرات في المنطقة العربية - الاسكوا

ماتحتلة. المعلومات التي يتم جمعها من الإستبيان ستظل سرية وتستخدم فقط لأغراض المشروع. وأي معلومات عن شخصكم أو معلوم الإتصال بكم... الخ، سوف تظل سرية ولن يتم تداولها أو مشاركتها مع أحد أو نشرها. ويمكنكم إختيار عدم تكملة الرسم على الإستمارة. نود الحصول على البريد إلكتروني الذي يمكننا من التواصل معكم إذا أستدعت الضرورة لأي استفسار. وأخيرا نتقدم بجزيل الشكر على تعاونكم.

بعض أسئلة الاستبيان اختيارية يمكنكم تخطي ما لا ينطبق على مؤسستكم ، والبعض الآخر إجبارية لا يمكن الانتقال للجزء التالي دون تعبئتها.

ired

1- معلومات الإتصال

1-1 الإسم

1-2الوظيفة

1-3 جهة العمل

1-4 العنوان

1-5 البريد الإلكتروني

2- أسئلة عامة عن التنسيق على المستوى الوطني والإقليمي

2-1 ما هو مجال عمل مؤسستكم؟
Mark only one oval.

- الزراعة
- المياه
- كلاهما
- Other:

أمثلة عن آليات التنسيق المؤسسية الإقليمية بين قطاعي الزراعة والمياه في المنطقة العربية

2-2 كيف ينفذ العمل الذي له علاقة بالمياه والزراعة داخل مؤسستكم؟ (يمكنك إختيار أكثر من إجابة)
Check all that apply.

- من خلال الإدارات والأقسام
- من خلال البرامج
- من خلال المشاريع
- Other:

2-3 هل البرامج جزء من الهيكل التنظيمي لمؤسستكم أم تستحدث من خلال الأقسام والمشاريع؟
Mark only one oval.

- جزء من الهيكل التنظيمي
- تستحدث من خلال الأقسام والمشاريع

2-4 هل يوجد تنسيق داخلي بمؤسستكم بخصوص المياه والزراعة؟ في حال الإجابة ب (لا) يرجى الإنتقال إلى السؤال 2-7
Mark only one oval.

- نعم
- نعم جزئيا
- لا

2-5 ماهي أليات التنسيق الأكثر داخل مؤسستكم إن وجدت (التنسيق بين الإدارات أو الوحدات أو الأقسام التي هي على نفس المستوى)؟
Check all that apply.

- العمل التكاملي (الورقي)
- الإتصال المباشر
- شخص معني بالإتصال
- فريق عمل
- مسؤول بدوام كامل للتنسيق
- فريق دائم (على سبيل المثال مجلس إدارة)
- Other:

2-6 كيف يتم التنسيق الرأسي إن وجد بين المستويات الهرمية الأعلى للأقل والعكس؟ (يمكن إختيار أكثر من إجابة وإضافة نقاط أخرى)
Check all that apply.

- رفع القرار للمستوى الأعلى
- إستخدام مجموعة من القواعد والخطط والإجراءات القياسية المعتمدة
- خلق وظائف جديدة مهمتها التنسيق
- إستخدام نظم معلومات رأسية
- Other:

2-7 هل تعتبر الهيكل التنظيمي لمؤسستكم مُيسر ومُحفز على التنسيق الداخلي والخارجي ، وما درجة فاعليته (الرقم 5 هو الأعلى و الرقم 1 هو الأقل)؟
Mark only one oval per row.

	1	2	3	4	5
غير مُيسر وغير مُحفز					
مُيسر ومُحفز					

2-8 هل يوجد تنسيق على المستوى الوطني في دولتكم بين المياه والزراعة؟
Mark only one oval.

- نعم
- لا
- لا ينطبق على مؤسستي

2-9 من هي الجهات المعنية الفاعلة بالتنسيق على المستوى الوطني؟ إختار كل ما ينطبق
Check all that apply.

- وزارة الزراعة أوممن يقوم بدورها
- وزارة المياه أوممن يقوم بدورها
- جهات أخرى. برجاء ذكرها أسفل
- Other:

2-10 ما هي أليات التنسيق الوطنية إن وجدت؟ إختار كل ما ينطبق ، وفي حال الاجابة ب (لا يوجد أية تنسيق) يرجى الانتقال إلى السؤال 2-15
Check all that apply.

- لا توجد أية تنسيق
- لجنة تنسيق دائمة
- لجنة تنسيق مؤقتة تجتمع عند الحاجة
- فريق عمل دائم
- فريق عمل مؤقت
- Other:

2-11 هل أنشئت الآلية بقرار رسمي؟
Mark only one oval.

- نعم
- لا

2-12 هل دور ووظائف الآلية محددة؟
Mark only one oval.

- نعم
- نعم جزئيا
- لا

2-13 هل تتوافر الإمكانيات المادية والبشرية لتفعيد الآلية؟
Mark only one oval.

- توفر إمكانيات مادية
- توفر إمكانيات بشرية
- لا شيء متوفر

2-14 ما مدى فاعلية آلية التنسيق؟
Mark only one oval.

	1	2	3	4	5	
الأقل فاعلية						الأكثر فاعلية

2-15 ما هي أهم معوقات التنسيق على المستوى الوطني؟ إختار كل ما ينطبق
Check all that apply.

- عدم وجود آلية تنسيق للمياه والزراعة أصلا
- عدم وجود مرجعية (سياسات معتمدة ، استراتيجيات ، قرارات ، ...) واضحة
- عدم وجود قرار أو قانون ملزم
- عدم توافر الإمكانيات البشرية والمادية
- Other:

2-16 من هي الجهات الإقليمية الأكثر فاعلية وتستجين بها الدول في قضايا إتساق سياسات المياه والزراعة وما درجة دورها وفاعليتها ؟ (5 هو الأعلى و 1 هو الأقل)
Mark only one oval per row.

	ليس لها دور	1	2	3	4	5
أكساد						
المنظمة العربية للتنمية الزراعية						
المجلس الوزاري العربي للمياه						
مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة						
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة لجامعة الدول العربية						
لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك - جامعة الدول العربية						
لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة - جامعة الدول العربية						
منظمة الأغذية والزراعة / مكتب الشرق الأدنى وشمال أفريقيا						
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)						
برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا						
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب الدول العربية						
عدد من هي الجهات الأخرى						

2-17 ما هي مجالات التنسيق الاقليمي بخصوص المياه والزراعة ؟ إختار كل الإجابات المناسبة
Check all that apply.

- [ ] نقل وتبادل المياه الناجمة والفاقدة
- [ ] التوافق على السياسات والمواقف في المحافل الدولية
- [ ] إعداد خطط العمل
- [ ] تبادل المعلومات والمعرفة
- [ ] تبادل الخبرات الفنية
- [ ] تبادل نقل التكنولوجيات الحديثة
- [ ] بناء القدرات
- [ ] صياغة سياسات مشتركة للمياه والزراعة
- [ ] Other: _____

2-18 ما هي عوائق التنسيق المؤسسي الاقليمي للمياه والزراعة؟ إختار كل الإجابات المناسبة ويمكن إضافة نقاط أخرى
Check all that apply.

- [ ] تكلفة المشاركة وأدوات التنسيق
- [ ] نقص الخاصر البشرية
- [ ] التمثيل غير المناسب لممثلين المؤسسات في آليات التنسيق
- [ ] غياب الرعاية والدعم السياسي المؤسسي
- [ ] غياب الفهم الفني والسياسي للموضوع
- [ ] المنافسة بين المؤسسات
- [ ] الموروث الثقافي غير المنفتح
- [ ] Other: _____

3- جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة

3-1 هل أجهزة جامعة الدول العربية التالية لها دور في التنسيق لإنسجام وتكامل سياسات المياه والزراعة بالمنطقة العربية؟ ما درجة أهمية هذا الدور؟(5 هو الأهم و 1 الأقل) *
Mark only one oval per row.

	لیس له دور	1	2	3	4	5
المجلس الإقتصادي والإجتماعي						
الأمانة العامة						
مجلس وزراء المياه وأمانته الفنية						
مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة وأمانته الفنية						
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية						
لجنة التنسيق العلى للعمل العربي المشترك						
لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة						

3-2 بعدا تصف آليات التنسيق في الجامعة؟
Mark only one oval.

- ( ) آليات التنسيق كافية وفاعلة
- ( ) آليات التنسيق زائدة وتتعكس سلبا
- ( ) هناك إحتياج لآليات متخصصة جديدة
- ( ) Other: _____

3-3 ماهي قدرات التنسيق بين كل من آتحاد والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وأجهزة جامعة الدول العربية التالية ؟ وما التنسيق (5 الأعلى و1 الأقل)
Mark only one oval per row.

	لا توجد تنسيق	1	2	3	4	5
المجلس الإقتصادي والإجتماعي						
مجلس وزراء المياه وأمانته الفنية						
لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة						
لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك						
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية						

3-4 في ظل التغيرات الدولية والتبني الدولي لأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة وإتفاقية باريس الجديدة للتغير المناخي هل هناك إحتياج إلى آليات إقليمية جديدة للتنسيق على القطاعات المتقاطعة مثل المياه والزراعة؟
Mark only one oval.

- ( ) نعم
- ( ) لا

اذا كانت الإجابة بنعم، برجاء كتابة مقترحاتك أسفل

_____

_____

_____

_____

_____

4- نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات SWOT في آليات التنسيق الإقليمي

اختار من كل مجموعة النقاط الخاصة بها وحدد مدى درجتها (5 الأكثر و 1 الأقل)

4-1 ماهي نقاط القوة في آليات التنسيق الإقليمي الحالية
Check all that apply.

- [ ] وجود بعض الآليات الإقليمية
- [ ] الاعتراف من المؤسسات بأن آلياتها الحالية ليست كافية وأن هناك ضرورة لتقويتها
- [ ] تزايد الإرادة السياسية الإقليمية بإحداث تغير إيجابي بخصوص التنسيق
- [ ] تزايد الوعي لدى المؤسسات الوطنية والإقليمية بأهمية موضوع التنسيق
- [ ] وجود مجتمع مدني داعم لضرورة التنسيق
- [ ] وجود آليات لرفع قرارات اللجان ومجموعات العمل الفنية للمستويات العليا لإتخاذ القرار
- [ ] تنوع المشاركة في آليات التنسيق مما يعطي الميزة النسبية التي يوفرها كل عضو إلى طاولة النقاش
- [ ] Other: _____

4-2 ما هي نقاط الضعف في آليات التنسيق الإقليمية
Check all that apply.

- [ ] ضعف الالتزام من قبل المؤسسات والدول تجاه عمليات التنسيق
- [ ] التمثيل المؤسسي الغير مناسب للمشاركين في آليات التنسيق
- [ ] ممثلين الدول والمنظمات لا تملك السلطة الكافية للمشاركة بفاعلية في إتخاذ قرارات آليات التنفيذ
- [ ] ضعف أو عدم وجود الإمكانات العامة لبعض الدول والمنظمات للمشاركة في آليات التنسيق
- [ ] عدم وجود مرجعيات واضحة لآليات التنسيق
- [ ] وجود موروث ثقافي مؤثر على النظرة والإنفتاح لعمليات التنسيق
- [ ] Other: _____

4-3 ما هي الفرص المتاحة لآليات التنسيق الإقليمية
Check all that apply.

- [ ] العمل الجماعي والمنسق بعطي فرصة أكبر لسياسات أكثر فاعلية لإتساق سياسات المياه والزراعة
- [ ] توجه معظم المؤسسات لعمل إصلاح مؤسسي
- [ ] زيادة الوعي والرغبة والإعتراف بأهمية التنسيق والعمل الجماعي
- [ ] توفر فرص تكنولوجية حديثة للتواصل والمشاركة وتبادل المعلومات
- [ ] إحتياج الدول للدعم الفني لإتساق سياسات المياه والزراعة
- [ ] الإستفادة من أفضل الممارسات وقصص النجاح لتنسيق سياسات المياه والزراعة في مناطق عدة من العالم.
- [ ] وجود العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية المستعدة لتقديم المساعدة عند الطلب
- [ ] Other: _____

4-4 ما هي التهديدات التي تواجه آليات التنسيق الإقليمي
Check all that apply.

- [ ] تناقص الموارد المالية للمؤسسات الإقليمية والوطنية للمشاركة في عمليات التنسيق نتيجة الأوضاع الإقتصادية السائدة
- [ ] تزايد التنافسية المؤسسية السلبية ورغبة بعض المؤسسات تحقيق أجندتها الفردية
- [ ] هيمنة بعض المؤسسات على عمليات صنع القرار معتمدة على قدرتها المادية والبشرية التي قد تفوق المؤسسات الأخرى
- [ ] وجود توجهات سياسية لبعض المؤسسات تؤثر على عمليات التنسيق
- [ ] عدم جدية بعض المؤسسات في الإلتزام والمشاركة في آليات التنسيق
- [ ] Other: _____

5- العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية المؤثرة على التنسيق الإقليمي

برجاء الاجابة على الأربعة عوامل وإختيار كل العناصر التي تراها تنطبق على آليات التنسيق الإقليمي المعنية بالمياه والزراعة. وإضافة أي عوامل تراها هامة ولم تذكر

5-1 ما هي العوامل السياسية التي قد تؤثر في التنسيق لإتساق سياسات المياه والزراعة وما درجة أثرها (5 الأعلى و1 الأقل)
Mark only one oval per row.

	غير مؤثرة	1	2	3	4	5
الحروب الإقليمية والإضطرابات الإجتماعية						
الصراع على المياه الإقليمية المشتركة						
توجهات سياسات الأمن الغذائي						
سياسات التكامل العربي						
الصراعات الدولية في المنطقة العربية						
تحول السلطة تجاه الشعوب						
أخرى. برجاء ذكرها أسفل						

5-2 ما هي العوامل الإقتصادية التي قد تؤثر في التنسيق لإتساق سياسات المياه والزراعة؟
Mark only one oval per row.

	غير مؤثرة	1	2	3	4	5
تذبذب أسعار النفط						
الأسعار العالمية للغذاء						
التغير في السياسات الإقتصادية المتعلقة بالدعم والضرائب والإستثمار في المنطقة						
تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية						
التحول للإقتصاد الأخضر						
وضع قيمة إقتصادية للموارد الطبيعية وتكلفة التدهور البيئي						
أخرى. برجاء الإضافة أسفل						

_____

_____

_____

_____

_____

5-3 ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية الأكثر تأثيرا في التنسيق لإتساق سياسات المياه والزراعة وما درجة أثرها؟ (1 الأقل و5 الأكثر)
Mark only one oval per row.

	غير مؤثرة	1	2	3	4	5
النمو السكاني في دول المنطقة						
تغير التركيبة العمرية للسكان						
الظفرة في زيادة أعداد الشباب، تمثل سكان المنطقة العربية من الشباب أقل من 30 عام						
زيادة المرأة وعدم تقبل الرجل لذلك.						
تحولات الأجيال ومواقفهم المختلفة من التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية						
زيادة أعداد اللاجئين نتيجة الأوضاع الأمنية في المنطقة						
زيادة الصراعات وعدم الإستقرار الاجتماعي						
القيم الدينية والأعراف						
أخرى. برجاء الإضافة أسفل						

4-5 ماهي العوامل التكنولوجية التي تؤثر أو سوف تؤثر في تنسيق إتساق سياسات المياه والزراعة
Mark only one oval per row.

	غير مؤثرة	1	2	3	4	5
تكنولوجيات نقل وتخزين المياه	◯	◯	◯	◯	◯	◯
تكنولوجيات ترشيد استخدام المياه في الزراعة	◯	◯	◯	◯	◯	◯
تكنولوجيات تحلية المياه	◯	◯	◯	◯	◯	◯
تكنولوجيات الإتصالات والمعلومات	◯	◯	◯	◯	◯	◯
تكنولوجيات كفاءة إستخدام المياه في القطاع الصناعي والمنزلي	◯	◯	◯	◯	◯	◯
تكنولوجيات معالجة المياه العادمة لإعادة الإستخدام	◯	◯	◯	◯	◯	◯
تكنولوجيات الطاقة واستخدامها للمياه	◯	◯	◯	◯	◯	◯
أخرى. نرجاء الإضافة أسفل	◯	◯	◯	◯	◯	◯

6- أولويات العمل لتحسين التنسيق الإقليمي لإتساق سياسات المياه والزراعة
إختار كل ما تراه مناسب وإختار الدرجة التي توصي بها (5 الأكثر و 1 الأقل.)

6-1 ماهي التوصيات التي تقترحها لتحسين التنسيق بين سياسات المياه والزراعة
Mark only one oval per row.

	لا توصي بذلك	1	2	3	4	5
إنشاء مجلس وزاري للزراعة تحت مظلة جامعة الدول العربية إسوة بالمجلس الوزاري للمياه	◯	◯	◯	◯	◯	◯
عقد اجتماع تنسيقي سنوي بين وزراء المياه والزراعة	◯	◯	◯	◯	◯	◯
دعم وتعزيز دور اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية للمنطقة العربية وجعل التنسيق بين المياه والزراعة بند دائم على أجندتها	◯	◯	◯	◯	◯	◯
إنشاء لجنة فنية إقليمية دائمة للتنسيق في مجال المياه والزراعة تشارك فيها كل المؤسسات المعنية في المنطقة العربية	◯	◯	◯	◯	◯	◯
إنشاء وحدة متخصصة للتنسيق الإقليمي للمياه والزراعة تحت مظلة جامعة الدول العربية	◯	◯	◯	◯	◯	◯
إنشاء لجنة أو منتدى للقضايا الإقليمية المتقاطعة مثل المياه والزراعة وغيرها	◯	◯	◯	◯	◯	◯
إشراك المجتمع المدني في كل آليات التنسيق الإقليمية المعنية	◯	◯	◯	◯	◯	◯
عمل شبكة إقليمية للمياه والزراعة بسكرتارية مستقلة تشارك فيها المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني	◯	◯	◯	◯	◯	◯
وضع إستراتيجية إقليمية مشتركة للتنسيق المؤسسي بمشاركة كافة المؤسسات	◯	◯	◯	◯	◯	◯
عمل برامج إقليمية مشتركة للمؤسسات المعنية	◯	◯	◯	◯	◯	◯
إدخال نهج المشاركة والتعددية في آليات التنسيق	◯	◯	◯	◯	◯	◯
إدخال مفهوم الإدارة التعاونية للتنسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية	◯	◯	◯	◯	◯	◯
إقتراحات أخرى. نرجاء حدد هذه المقترحات أسفل	◯	◯	◯	◯	◯	◯

6-2 اذكر أي مبادرات إقليمية من قبل المنظمات الإقليمية أو الدولية أو المجتمع المدني تعمل على العلاقة والتنسيق والتكامل بين سياسات المياه والزراعة وأي مجالات أخرى ذات علاقة مثل الطاقة. واكتب نبذة صغيرة عن نطاق عملها.

6-3 أضف أي أفكار أو تعليقات أخرى ذات صلة.

مرفق رقم 2. قائمة بالمؤسسات التي تم تحديدها في المسح

1. **جامعة الدول العربية**
   - المجلس الوزاري العربي للمياه
   - مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة،
   - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

2. **المنظمات العربية المتخصصة**
   - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد(

3. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**

4. **منظمات الأمم المتحدة**
   - منظمة الأغذية والزراعة / مكتب الشرق الأدنى وشمال أفريقيا،
   - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
   - برنامج الأمم المتحدة للبيئة المكتب الإقليمي لغرب اسيا
   - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب الدول العربية

5. **المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى ذات العلاقة**
   - مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري(
   - المجلس العربي للمياه
   - المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا ICARDA)
   - الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ

6. **الجامعات والمراكز البحثية**
   - جامعة الخليج العربي
   - المركز الدولي للزراعة الملحية
   - مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC)

7. **المحافل السياسية دون الإقليمية**
   - مجلس التعاون الخليجي
   - اتحاد المغرب العربي

8. **الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية والإقليمية والدولية**
   - المجموعة الأولى : مؤسسات وطنية عربية، وتضم كلا من :
     - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .
     - صندوق أبو ظبي للتنمية.
     - الصندوق السعودي للتنمية

- المجموعة الثانية: مؤسسات عربية إقليمية، وتشمل كلا من :
  - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
  - صندوق النقد العربي
  - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
  - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

- المجموعة الثالثة: مؤسسات إقليمية ودولية
  - مجموعة البنك الدولي
  - مجموعة بنك التنمية الإفريقي
  - البنك الإسلامي للتنمية
  - صندوق الأوبك للتنمية الاقتصادية
  - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المرفق رقم 3: الشروط المرجعية- مجموعة العمل الفنية الاستشارية بشأن التنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة في المنطقة العربية

1. تعريف مجموعة العمل

هي مجموعة عمل فنية استشارية (يشار اليها لاحقاً ب "مجموعة العمل") تم تشكيلها بناءً على قرار المجلس الوزاري العربي للمياه رقم 151 في دورته التاسعة المنعقدة في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بتاريخ 6 تموز/يوليو 2017، وتضم ممثلين عن الجهات الإقليمية التالية:

أ. الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه،
ب. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
ج. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)،
د. المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)،
ه. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

2. الغاية من انشاء مجموعة العمل

تهدف مجموعة العمل الفنية الاستشارية إلى دعم الأطر المؤسسية لمنظومة جامعة الدول العربية في مجال تعزيز التنسيق المؤسسي بين قطاعي المياه والزراعة وذلك بغرض توحيد الرؤى وتكامل السياسات القطاعية لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية والزراعية المتاحة في الدول العربية، الأمر الذي سيسهم بدوره في سد فجوة الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.

3. المهام

تقوم مجموعة العمل بمهام الأمانة الفنية للجنة الفنية المشتركة الدائمة للمياه والزراعة على مستوى كبار المسؤولين المقترح انشاؤها كمنصة تنسيق مؤسسية بين قطاعي المياه والزراعة والمشار اليها لاحقاً ب "اللجنة الفنية المشتركة". وتنقسم مهام مجموعة العمل إلى مهام تنظيمية ومهام استشارية وفقاً لما يلي:

المهام التنظيمية:

أ. إعداد مسودات جداول الاعمال والمذكرات التفسيرية وتيسير إدارة جلسات اللجنة الفنية المشتركة؛
ب. تقديم الدعم اللوجستي للجنة الفنية المشتركة في إعداد الاجتماعات المشتركة بين المجلس الوزاري العربي للمياه والجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) ابتداءً بالاجتماع الأول المقترح انعقاده في النصف الأول من عام 2018؛

ج. إعداد مسودات قرارات الاجتماعات الوزارية المشتركة بناءً على ما ينتج من توصيات اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة؛

د. إعداد تقارير اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة والاجتماعات الوزارية المشتركة؛

ه. متابعة التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الاجتماعات الوزارية المشتركة ورفع تقارير بشأنها لاجتماع اللجنة الفنية المشتركة والاجتماع الوزاري المشترك اللاحقة؛

و. القيام بالمهام الأخرى التي تقتضيها طبيعة اعمال التنظيم والمتابعة.

ز. كما تقوم مجموعة العمل في إطار دورها الاستشاري بتقديم المشورة والدعم الفني الساعي إلى اتساق سياسات قطاعي المياه والزراعة، من خلال المهام الاستشارية التالية:

ح. المساهمة في إعداد الدراسات الفنية حول القضايا التقاطعية بين قطاعي المياه والزراعة بحسب أولويات المواضيع التي تتفق عليها اللجنة الفنية المشتركة والعمل على إدراج نتائج الدراسات في جداول أعمال اللجنة الفنية المشتركة لمناقشتها ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للاجتماعات الوزارية المشتركة؛

ط. إعداد مقترحات لبرامج ومشاريع تنفيذية ريادية من شأنها تعزيز اتساق وتكامل سياسات المياه والزراعة في القضايا التقاطعية بين القطاعين؛

ي. المساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع الريادية من خلال تعزيز الشراكات مع جهات التمويل والمؤسسات الوطنية والإقليمية ذات العلاقة؛

ك. يمكن لمجموعة العمل الفنية الاستعانة بمن تراه مناسبا من الخبراء والفنيين لأداء المهام المناطة بها.

4. الرئاسة والسكرتارية

يتم تداول رئاسة وسكرتارية مجموعة العمل بين الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتناوب سنوياً.

5. الاجتماعات

أ. تعقد مجموعة العمل اجتماعين سنوياً، بواقع اجتماع كل ستة أشهر وذلك بدعوة من رئاسة مجموعة العمل، على أن يكون أحد الاجتماعين سابقاً لانعقاد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة؛

ب. تعقد مجموعة العمل اجتماعاتها في مقر جامعة الدول العربية ما لم يطلب إي من الأعضاء استضافة الاجتماع؛

ج. يكون اجتماع مجموعة العمل قانونياً بحضور ثلاثة منظمات من أصل خمسة؛

د. تقوم رئاسة المجموعة برفع نتائج اجتماعاتها وأنشطتها والتوصيات الصادرة عنها للجنة الفنية المشتركة بشكل دوري.

6. الميزانية

تتولى كل جهة ممثلة في مجموعة العمل مسؤولية تأمين نفقات مشاركتها في الاجتماعات بالإضافة إلى تقديم المساهمات العينية والفنية التي يمكن الاستفادة منها لدعم عمل المجموعة واللجنة الفنية المشتركة.

7. الفترة الزمنية

تبدأ الفترة الزمنية لعمل مجموعة العمل من تاريخ انعقاد اجتماعها الأول وتمتد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بموجب قرار مشترك من وزراء المياه والزراعة.

المرفق رقم 4: الشروط المرجعية - اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للمياه والزراعة على مستوى كبار المسؤولين

1. تعريف اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للمياه والزراعة

تتكون اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للمياه والزراعة بشكل رئيسي من كبار المسؤولين لتمثيل الإدارة العليا للقطاعين يتم تسميتهم من قبل وزراء المياه ووزراء الزراعة في الدول العربية ويشار اليها لاحقاً ب "اللجنة الفنية المشتركة".

تُعنى اللجنة بتطوير رؤى مشتركة وسياسات تكاملية وتقوم بتنسيق العمل بين قطاعي المياه والزراعة حول القضايا التقاطعية ذات الاهتمام المشترك. كما توفر اللجنة المنصة لتبادل المعلومات والخبرات واستعراض أفضل الممارسات والتجارب الناجحة بين الدول، والوقوف على التطورات التقنية وأساليب الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية (المياه والاراضي)، بالإضافة إلى المساهمة في تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية حول قضايا الترابط بين المياه والزراعة.

2. الأهداف

تهدف اللجنة الفنية المشتركة إلى تعزيز اتساق السياسات الإقليمية التقاطعية بين قطاعي المياه والزراعة واتخاذ القرارات المشتركة بشأنها، وكذلك اعداد ومتابعة تنفيذ خطط عمل ومشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز استدامة الموارد المائية والتنمية الزراعية

3. المهام

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تتولى اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للمياه والزراعة المهام التالية:

أ. اقرار مسودة جدول اعمالها المعد من قبل امانتها الفنية واقتراح بنود جداول أعمال الاجتماعات المشتركة بين المجلس الوزاري العربي للمياه (وزراء المياه) والجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة)؛

ب. مناقشة القضايا المدرجة على جداول اعمالها ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للاجتماعات الوزارية المشتركة ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها؛

ج. وضع مسودة استراتيجية إقليمية حول اتساق وتكامل سياسات المياه والزراعة ورفعها للاجتماع الوزاري المشترك لاتخاذ ما يلزم بشأنها، مع الأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الأمن المائي العربي واستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة؛

د. اعداد خطة عمل تنفيذية لاستراتيجية اتساق وتكامل سياسات المياه والزراعة بعد إقرارها وتنسيق ومتابعة تنفيذ انشطتها؛

ه. اقتراح مجالات الدراسات الفنية المطلوبة لاتساق سياسات المياه والزراعة بغرض اعتمادها وإقرار أولويات تنفيذها خلال الاجتماعات الوزارية المشتركة؛

و. البحث عن مصادر لتمويل الدراسات المقرة ومن ثم الاشراف على اعدادها ورفع التوصيات بشأنها إلى الاجتماعات الوزارية المشتركة وترجمة القرارات الناتجة إلى مقترحات مشاريع ريادية يتم السعي لتمويلها عبر التنسيق مع الجهات المانحة والاشراف على تنفيذها وتعميم نتائجها بما يخدم استدامة الموارد المائية والتنمية الزراعية في الدول العربية؛

ز. تهيئة البيئة التمكينية لتنفيذ أولويات العمل والمشاريع الريادية التي تهدف إلى اتساق سياسات المياه والزراعة من خلال تعزيز الشراكات مع المنظمات المتخصصة ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، بناءً على توجيهات وقرارات الاجتماعات الوزارية المشتركة؛

ح. التنسيق بين البرامج التنفيذية الإقليمية للمياه والزراعة التي يقوم بها كلٍ من القطاعين على حدة وذلك من خلال تبادل المعلومات واقتراح آليات لتعزيز سبل التنسيق والتعاون في تنفيذها؛

ط. sالمساهمة في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بقضايا الترابط بين المياه والزراعة على المستوى الإقليمي والوطني؛

ي. العمل على تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية فيما يخص قضايا الترابط بين قطاعي المياه والزراعة وبما يعزز ابراز تكامل سياسات المياه والزراعة ضمن أُطر التنمية المستدامة بالمنطقة العربية؛

ك. العمل على اعداد برامج بناء القدرات ورفع الوعي في مجال اتساق سياسات المياه والزراعة في المنطقة العربية وتنفيذها من خلال تعزيز أليات الشراكة مع جهات التمويل الإقليمية والدولية؛

ل. دعم إنشاء قاعدة بيانات بالخبراء أو تحديث ما هو متوفر من قواعد البيانات في المجالات التقاطعية بين المياه والزراعة بغرض الاستعانة بهم من قبل الدول والمنظمات.

4. العضوية

تتكون اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للمياه والزراعة بشكل رئيسي من كبار المسؤولين من قطاعي المياه والزراعة في الدول العربية، كما تضم أيضا عدد من الخبراء العاملين في المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. وللجنة أن تدعو من تراه من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والشركات وبيوت الخبرة المتخصصة والخبراء والاستشاريين للمشاركة في أي من اجتماعاتها. وتشمل عضوية اللجنة ممثلين عن الجهات التالية:

- وزارات المياه ووزارات الزراعة في الدول العربية؛
- المنظمات العربية المختصة التابعة لجامعة الدول العربية؛
- المنظمات العربية المعنية الأخرى؛
- منظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية العاملة في المنطقة العربية؛
- المنظمات والوكالات الدولية الأخرى المعنية بشأن المياه والزراعة؛
- منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المياه والزراعة؛
- المؤسسات المالية الإقليمية والدولية الداعمة لبرامج ومشاريع المياه والزراعة.

5. الأمانة الفنية اللجنة

تقوم مجموعة العمل الفنية الاستشارية بمهام الأمانة الفنية للجنة الفنية المشتركة.

6. الاجتماعات

أ. تعقد اللجنة الفنية المشتركة اجتماعا عادياً مرة واحدة في العام، ولها أن تعقد اجتماعات أخرى استثنائية إذا تطلبت الضرورة ذلك بناءً على طلب من الأمانة الفنية للجنة الفنية المشتركة أو بطلب من خمس من الدول الأعضاء كحد أدنى؛

ب. يتم تنظيم اجتماع اللجنة الفنية المشتركة العادي لمناقشة القضايا المطروحة على جدول الأعمال، والخروج بمقترح توصيات لرفعها إلى الاجتماع الوزاري المشترك للمياه والزراعة الذي يلي اجتماع اللجنة؛

ج. تقوم الأمانة الفنية للجنة الفنية المشتركة بتوجيه الدعوة إلى الاجتماعات العادية والاستثنائية؛

د. تعقد اللجنة اجتماعاتها في مقر جامعة الدول العربية ما لم تطلب إحدى الدول استضافة الاجتماع؛

ه. يكون اجتماع اللجنة الفنية قانونياً بحضور خمس دول على الأقل؛

و. تُقر توصيات اللجنة الفنية المشتركة بالتوافق وبأكثرية البلدان الحاضرة إذا تعذر التوافق.

7. رئاسة ومقرر اللجنة

يتناوب ممثلو قطاعي المياه والزراعة على رئاسة اللجنة الفنية المشتركة بحسب الترتيب الهجائي للدول. وتستمر رئاسة الدولة للجنة الفنية المشتركة لمدة سنتين، بواقع سنة لكل من ممثلي القطاعين. وبالمثل يتم اختيار الدولة التالية في الترتيب الهجائي لدولة رئاسة اللجنة كمقرر للجنة وعلى ان لا يكون رئيس اللجنة ومقررها ممثلين عن نفس القطاع.

8. الميزانية

تتولى كل دولة مسؤولية تأمين نفقات مشاركتها في الاجتماعات بالإضافة إلى المساهمات العينية والدعم الفني التي يمكن ان تقدمها الدول والمنظمات المشاركة لدعم وتيسير عمل اللجنة.

9. الفترة الزمنية

تبدأ الفترة الزمنية للجنة الفنية المشتركة مع اكتمال تشكيلها وتمتد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بموجب قرار مشترك من وزراء المياه والزراعة.

19-01059